مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد
https://jfpsu.journals.ekb.eg/

P-ISSN: 2356-6493 E-ISSN:2682-3551

# الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في أحكام الرسم القرآني
# (دراسة تأصيلية تطبيقية في باب الحذف والإثبات)

**أ.م.د. عبد الله محمد يوسف محمود**

أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد

بكلية الآداب جامعة سوهاج

abdallayousef6060@gmail.com

10.21608/jfpsu.2024.316493.1380

*This is an open access article licensed under the terms of the Creative Commons Attribution International License (CC BY 4.0). http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/*

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

# الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في أحكام الرسم القرآني
# (دراسة تأصيلية تطبيقية في باب الحذف والإثبات)

**مستخلص:**

تهدف الدراسة إلى الكشف عن دواعي الأخذ بما نص عليه غير الشيخين، في ضوء مركزية نصهما في علم الرسم القرآني، وبيان أثر هذا المسلك في تمايز المعالم المنهجية لمدارس الرسم القرآني، وما يترتب عليه من اختلاف وجوه الرسم في المصاحف المعاصرة.

وقد جمعت الدراسة بين تأصيل أبعاد قضية الأخذ بما نص عليه غير الشيخين وبين التطبيق على بعض مسائل باب الحذف والإثبات، التي تناولَت ما جاء فيها من الأخذ بما نص عليه كل من البَلَنْسِيّ وابنُ الجزَريّ والتُّجِيبيّ، بغرض بيان وجوه اعتداد بعض أهل الرسم بهذه النصوص، وعلاقة ذلك بما نص عليه الشيخان.

**الكلمات المفتاحية :** الشيخان، الرسم العثماني، الحذف والإثبات.

# Taking into Consideration what Determined by the Holy Qur'an Writing Imams except Al-Shaykhan (Theoretical and Applied Study in the Deleting and the Keeping Section)

**Dr. Abdalla Mohammed Yousef Mahmoud**
Assistant Professor of Islamic Studies
Faculty of Arts, Sohag University

## Abstract

This study aims to uncover some reasons of the taking into consideration what determinded by The Holy Qur`an writing imams except Alshaykhan, in view of centralization of what they determinded, and clarifying the impact of this modality in the differnce in approach of The Holy Qur`an writing research, and his effects in the contemporary Mushafs writing in the Islamic World.

This study combines establishing of dimensions of this subject and application In the deletion and the keeping section, through studying what determinded by Albalancy, Ibn-Eljazary and Attujiby; for clarifying the sides of the taking their texts into consideration.

***Keywords*:** Alshaykhan, The Holy Qur`an writing, the deletion and the keeping.

**مقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين. أما بعد؛ فإن الكتابة من أهم ركائز حفظ العلوم وتخليد التراث، فهي للعلوم حرز منيع من السهو والنسيان، وموئل يُرجع إليه عند الأغلاط والأوهام، وبها يُحفظ تراث الأمم وتاريخها وحضارتها؛ وذلك أنه "لا واسطة في وصول أخبار القرون الماضية إلى الأمم الآتية سوى الكتابة؛ فإن الآخِرِين كلّموا الأوّلين بألسنتها؛ فإن قصدتَ المجالسة بالأئمة السابقين، والعلماء الماضين، فانظر في كتبهم، لَوَجَدْتَهم: مخاطِبًا، ومعلِّمًا، ومفهِّمًا، وهاديًا؛ فهم من تلك الجهة أحياء"(١).

وإذا كانت الكتابة بهذه الأهمية في حفظ العلوم؛ فإنها إذا تعلقت بحفظ كتاب الله تعالى تبلغ من الأهمية غايتها القصوى؛ فالرسم أحد معايير الحكم بقرآنية القراءات، وبه يزول ما قد يلتبس من نطق حروفه، كما أن الرسم من دلائل الإعجاز القرآني؛ إذ القرآن العظيم معجز بخطه ورسمه، كما هو معجز بلفظه ونظمه.

وقد قيض الله تعالى لحفظ مرسوم كتابه العزيز صفوةً من العلماء الربانيين النابهين، من لدن كُتَّاب الوحي في زمن تنزله على سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم إلى يوم الناس هذا، وقد نبغ في القرن الهجري الخامس الشيخان الجليلان أبو عمرو الداني وأبو داود سليمان بن نجاح، وامتلكا ناصية فن الرسم القرآني فكانا ركنَه الركين وموئله الأمين، فما أتى بعدهما إمام في الرسم إلا وهو عيال عليهما، لا يسعه إلا المصير إلى ما نصَّا عليه من الأحكام الرسمية، في كتابَيهما المقنع والتنزيل، فصار نصُّ الشيخين معتمدَ مَن جاء بعدهما مِن أهل الرسم قاطبة.

غير أن بعض أهل الرسم مع اعتمادهم نص الشيخين، وتقديمه على غيره، قد أخذوا بتحريرات بعض الأئمة المتأخرين عن الشيخين فيما سكتا عنه أو سكت عنه أحدهما من مواضع الرسم، فكان لهذا المسلك أثره البالغ في اختلاف المدارس الرسمية، واختلاف وجوه الرسم في المصاحف المعاصرة.

من هذا المنطلق جاءت فكرة الدراسة؛ لتتناول قضية الأخذ بما نص عليه غير

(١) خزانة الرسوم، لمحمد بن مُلا محمد رحيم الهندي، ص ٢٨

الشيخين في أحكام الرسم القرآني، في باب الحذف والإثبات؛ قصدًا إلى أهداف ثلاثة؛ **(أولها):** بيان مركزية نص الشيخين في علم الرسم القرآني؛ مقوماتها, وآثارها. **(والثاني):** الوقوف على وجه اعتداد بعض أهل الرسم بما نص عليه غير الشيخين، وعلاقة ذلك بما نص عليه الشيخان. **(والثالث):** بيان أثر الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في تمايز المعالم المنهجية لمدارس الرسم القرآني، وما يترتب عليه من اختلاف وجوه الرسم في المصاحف المعاصرة.

**أما الدراسات المتخصصة:** فلم أقف على دراسة تناولت اختلاف الأحكام الرسمية بسبب اعتداد بعض أهل الرسم بما نص عليه غير الشيخين، غير أن بعض الدراسات قد تناولت جوانب مما نص عليه الشيخان في علم الرسم، وما اتفقا عليه في بعض الظواهر الرسمية، ومن ذلك: بحث بعنوان (توجيهات الداني لظواهر الرسم القرآني)، للدكتور حسن عبدالجليل عبدالرحيم العبادلة، نشره في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، ٢٠٠٧م، وبحث بعنوان (المواضع المتفق على استثنائها من قاعدة الجمع السالم في الرسم عند الشيخين الداني وأبي داود) د. كمال قدة مع أ.ناجية خبزي، نشراه في مجلة الإحياء الصادرة عن كلية العلوم الإسلامية بجامعة باتنة، بالجزائر، العدد ٢٩، أكتوبر ٢٠٢١م، كما تناول الدكتور أحمد خالد شكري ظواهر الرسم والضبط في بعض الكلمات القرآنية، دون أن يتعرض لقضية اعتماد ما نص عليه غير الشيخين، وذلك في بحثه (الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل) المنشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، المملكة السعودية، العدد الثالث، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

**وأما حدود الدراسة ومجالها** : فتنصب عناية الدراسة على أبعاد قضية الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في باب الحذف والإثبات تأصيلًا وتطبيقًا، ولا تستهدف الدراسة حصر المسائل التطبيقية المتعلقة بهذه القضية، بل تتناول بعض النماذج على سبيل التمثيل؛ تصديقًا لما بين يديها من التأصيل؛ لذا تكتفي بنماذج من أخذ بعض أهل الرسم بما نص عليه البَلَنْسِيّ، وابن الجَزريّ، والتُّجِيبيّ، في المبحث التطبيقي.

**وأما منهج الدراسة** : فيجمع بين الاستقراء والتحليل؛ حيث تعمَد الدراسة إلى استقراء أبعاد هذه القضية، متمثلة في: دواعي الأخذ بما نص عليه غير الشيخين، والآثار

المنهجية المترتبة على هذا المسلك، ومدى صلته بما نص عليه الشيخان، ومن ثَم يأتي دور التحليل، في مدارسة بعض النماذج، وما يجلّي معالم القضية من شواهد؛ إذ بالمثال يتضح المقال.

**هذا وتقوم الدراسة على:** مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، علي النحو الآتي:

**المقدمة** : وتشتمل على أهمية موضوع الدراسة، وأهدافها، والدراسات السابقة، وحدود الدراسة ومجالها، ومنهجها، وخطتها.

**التمهيد** : ويتناول التعريف بأبرز مفردات عنوان الدراسة.

**المبحث الأول: اعتماد نص الشيخين في تحرير الأحكام الرسمية واعتداد البعض بنص غيرهما،** ويشتمل على أربعة مطالب:

**المطلب الأول :** ريادة الشيخين في فن الرسم وحجية نصهما وتقديمه على غيره.

**المطلب الثاني :** الاعتداد بما نص عليه غير الشيخين عند بعض علماء الرسم.

**المطلب الثالث :** سكوت الشيخين أو أحدهما عن بعض الكلمات والمواضع في باب الحذف والإثبات وأثره في الأخذ بنص غيرهما.

**المطلب الرابع :** اعتماد ما نص عليه الشيخان في طباعة المصاحف والاعتداد بما نص عليه غيرهما.

**المبحث الثاني: من نماذج الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في الحذف والإثبات.**

الخاتمة : وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ومن الله سبحانه العون، وبه التوفيق ،،،

## التمهيد

وأتناول فيه أبرز مفردات عنوان الدراسة، على النحو الآتي :

**(أولًا) ـ الشيخان:**

يطلق لقب الشيخين في علم الرسم على الإمامين أبي عمرو الداني(ت٤٤٤هـ) وأبي داود سليمان بن نجاح(ت٤٩٦هـ)، وهذا مستفيض في متون الفن التي صُنفت بعدهما، ومن ذلك ما جاء في متن مورد الظمآن للخراز (ت٧١٨هـ):

وَكُلَّ مَا جَاءَ بِلَفْظِ "عَنْهُمَا" ... فَابْنُ نَجَاحٍ مَعَ دَانٍ رَسَمَا[١]

قال ابن آجَطّا الصنهاجي(ت٧٥٠هـ): "تخصيصه الشيخين بالذكر؛ لأنهما الأصل، وغيرهما فرعٌ تابع لهما، وآخذٌ عنهما"[٢]، وقال الرجراجي(٨٩٩هـ): "كل حكم قيّده الناظم بلفظةِ (عنهما) فهو للشيخين؛ أبي عمرو الداني، وأبي داود سليمان بن نجاح"[٣]، ويقول: "الأصل من الشيوخ: الشيخان أبو عمرو وأبو داود، وأما غيرهما فهو فرع؛ إذ هو تابع لهما"[٤].

كما جاء في مقدمة سمير الطالبين للعلامة الضباع(ت١٣٨٠هـ): "والتزمتُ أني متى أطلقت حكمًا فهو منسوب للأئمة الثلاثة؛ أبي عمرو الداني، وأبي داود سليمان بن نجاح، وأبي القاسم الشاطبي، ومتى قلتُ: عن الشيخين؛ فالمراد الأوّلان"[٥].

**(ثانيًا) ـ الرسم القرآني:**

يعني الرسم في اللغة: الأثر، فرسم كل شيء: أثره؛ يقال: رَسَمَت الناقةُ أي أثّرت في الأرض من شدة وطئها، ومن مرادفات الرسم: الكتابة والخط[٦].

أما في الاصطلاح فقد عرفه العلامة الضباع بقوله: "ما كتبت به الصحابةُ المصاحف، ويقال له العثماني"[٧]، كما عرفه العلامة الزرقاني بقوله: "الوضع الذي

(١) متن مورد الظمآن، للخراز، ص٩
(٢) التبيان في شرح مورد الظمآن، لابن آجطا الصنهاجي، ص221
(٣) تنبيه العطشان على مورد الظمآن، للرجراجي، ٢٧٨/١
(٤) المصدر نفسه، ٤٧٣/١
(٥) سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للضباع، ص٤
(٦) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، ٢٤١/١٢
(٧) سمير الطالبين، للضباع، ص٢٠

ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه"[١]. وأرى أن تعريف الضباع أدق؛ لذكر القائم بالكتابة وهم الصحابة، كما أن كلامه عن عموم الصحابة يفيد تواتر وجوه الرسم بينهم، وتلقيهم إياها بالقبول والإقرار.

أما نسبة الرسم إلى الخليفة عثمان رضي الله عنه فلأنه أمَرَ بجمع المصحف وكتابته، وليست نسبة اختراعٍ وإيجاد؛ وذلك أن الصحابة الكرام، رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، إنما رسموا المصحف الإمام ومصاحف الأمصار المنتسخة منه على وفق ما كان مكتوبًا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن بعض كُتّاب الوحي الذين كتبوا حروف القرآن بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، قد عاشوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى زمن عثمان رضي الله عنه، وأقروه على مصحفه الإمام، كأُبيّ بن كعب رضي الله عنه، وفي ذلك يقول القاضي الباقلاني: "اتفاق أُبيّ، وعبدِ الله، وجميع الأمة على تصحيح مصحف عثمان، وأن ما انطوى عليه هو جميع القرآن الثابت الرسم، وأن ما خالفه وزاد عليه فليس بقرآن، والأمة لا تجتمع على خطأ وضلال، وقد ثبت أن أُبيًّا عُمِّر إلى زمن جمع عثمان الناس على مصحفه"[٢].

❁ ❁ ❁

(١) مناهل العرفان، للزرقاني، ٢٥٥/١
(٢) الانتصار، للقاضي أبي بكر الباقلاني، ٢٦٨/١

## المبحث الأول

## اعتماد نص الشيخين في تحرير الأحكام الرسمية واعتداد البعض بنص غيرهما

### المطلب الأول ـ ريادة الشيخين في فن الرسم وحجية نصهما وتقديمه على غيره

**(أولًا) ـ ريادة الشيخين الداني وأبي داود في فن الرسم:**

انتهت ريادة فن الرسم القرآني في القرن الخامس الهجري إلى الشيخين أبي عمرو الداني وأبي داود سليمان بن نجاح، فكان لهما فيه القِدْح المُعلَّى والرتبة الأعلى؛ بما رواياه من وجوه الرسم بأسانيدهما المتصلة إلى الشيوخ المتقدمين(١)، وبما اطّلعا عليه من المصاحف العتيقة، المنتسخة من مصاحف الأمصار التي أجمعت عليها الأمة، وأرسل بها الخليفة عثمان رضي الله عنه إلى أمصار العالم الإسلامي؛ لذا كانت رواياتُهما واختياراتهما مظنة الأثبت والأوجه من الأقوال في فن الرسم.

وقد أثبت الشيخان فيما سطراه من وجوه الرسم اطّلاعَهما على هذه المصاحف العُتُق، ومن ذلك قول الداني مثلًا عن رسم بعض المواضع: "ورأيته في مصاحف أهل العراق العُتُق بالألف"(٢)، وقوله: "على أني تتبعت مصاحف أهل المدينة وأهل العراق العُتُق القديمة، فوجدت فيها مواضع كثيرة مما بعد الألف فيه همزة؛ قد حُذفت الألف منها"(٣)، ونحو ذلك قول تلميذه أبي داود: "تأملتها في المصاحف القديمة"(٤)، وقوله عن بعض مواضع الرسم: "بغير ألف، كذا رأيته في مصاحفَ قديمة"(٥)، ونحوها من العبارات التي يُثبتان بها اطّلاعهما على المصاحف القديمة المظنون بها الصحة، وبهذا يعضّدان الرواية عن الشيوخ بما تأملاه في المصاحف العُتُق، فالشيخان حجة في هجاء المصاحف، وبيان

(١) وذلك أنّ الشيخين الداني وأبا داود كانا من رواد علم القراءات أيضًا، وقد تتلمذا لكبار القراء، وكان من شأنهم العناية برواية وصف هجاء كلمات المصحف إلى جانب روايتهم وجوه القراءات؛ للصلة الوثيقة بين القراءة والرسم. يقول أبو عمرو الداني في معرض كلامه عن معرفة هجاء المصاحف: "إذ غير جائز القطع على كيفية ذلك إلا بخبر منقول عن الأئمة السالفين، ورواية صحيحة عن العلماء المختصين بعلم ذلك، المؤتمنين على نقله وإيراده" (المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني، ص٢٦)، ويقول أبو العباس المهدوي مبينًا وجه التلازم بين القراءات والرسم: "إذ لا يصح معرفة بعض ما اختلف القراءُ فيه دون معرفة رسم المصاحف" (هجاء مصاحف الأمصار، لأبي العباس المهدوي، ص٣٤).

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني، ص٢٦

(٣) المصدر نفسه، ص٣١

(٤) مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود سليمان بن نجاح، ٧٨٢/٣

(٥) المصدر نفسه، ٧٦٩/٣

وجوه تصوير حروف القرآن.

يقول الإمام أبو علي الرجراجي(٨٩٩هـ) في معرض كلامه عن مكانة الشيخين وريادتهما في فن الرسم: "الأصل من الشيوخ: الشيخان أبو عمرو وأبو داود، وأما غيرهما فهو فرع؛ إذ هو تابع لهما"[١]، كما يبين دلالة نسبة الحكم إلى الشيخين عند الخراز في متن مورد الظمآن ـ وهو من أهم متون الرسم وأوعبها ـ بقوله: "فنسبة الحكم إلى الشيخين كنسبته إلى الجميع؛ فلأجل هذا يقول الناظم في بعض المواضع: (وعنهما)، والمراد جميع أهل الرسم"[٢].

وحسبك بهذه القول المبين، من أحد علماء الرسم المُبرِّزين، في تقرير إمامة الشيخين، وتقديمهما على غيرهما، في تحرير أحكام رسم الكتاب العزيز.

**(ثانيًا)– <u>حجية نص الشيخين وتقديمه على غيره</u> :**

أطبق علماء الرسم على اعتماد ما نص عليه الشيخان في كتابَيهما المقنع في رسم هجاء مصاحف الأمصار للداني، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود الذي يعرف بالتنزيل[٣]، فحاز نص الشيخين مكان الصدارة عند أهل الفن، وصار كتابا المقنع والتنزيل موئل علماء الرسم في تحرير الأحكام الرسمية، كما اعتُبر غيرُ هذين الكتابين تابعًا لهما، يقول الإمام الخراز(ت٧١٨هـ) في منظومته مورد الظمآن، مبينًا أجلَّ ما صنف من كتب الرسم:

أَجَلُّهَا فَاعْلَمْ كِتَابُ المُقْنِعِ ... فَقَدْ أَتَى فِيهِ بِنصٍّ مُقْنِعِ[٤]

قال أبو إسحق المارغني(ت١٣٤٩هـ): "أي: أجلّ تلك الكتب الموضوعة في الرسم، وأعظمها فائدة وصحة: الكتاب المسمى بالمقنع؛ لأنه أتى فيه مؤلفه بنص صريح مقنع، أي: كاف لمن اقتصر عليه، وعليه اعتمد مجمل من اعتنى بعلم القرآن، من تأليف الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي... ولد بقرطبة، ثم انتقل منها إلى دانية،

(١) تنبيه العطشان، للرجراجي، ٤٧٣/١

(٢) المصدر نفسه، ٤٥١/١

(٣) اختصر الإمام أبو داود سليمان بن نجاح كتابه (مختصر التبيين لهجاء التنزيل) ولخصه من كتابه (التبيين لهجاء التنزيل)، بعد أن طلب الناس منه ذلك، واشتهر المختصر بتسمية (التنزيل). يراجع: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود سليمان بن نجاح، بتحقيق د. أحمد الشرشال، ٢٥٨/١-٢٥٩.

(٤) منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، للخراز، ص٨

فنسب إليها"[١]، فهو معتمد أهل القراءة والرسم، وفي ذلك يقول الحافظ الذهبي: "وما زال القراء معترفين ببراعة أبي عمرو الداني، وتحقيقه، وإتقانه، وعليه عمدتهم فيما ينقله من الرسم والتجويد والوجوه"[٢]، ويقول: "إلى أبى عمرو المنتهى في اتقان القراءات، والقراء خاضعون لتصانيفه، واثقون بنقله في القراءات، والرسم، والتجويد، والوقف والابتداء، وغير ذلك"[٣]. ويكفي كتابَ المقنع مكانةً أنه لم تخل منه النشرة التعريفية لكل مصحف من المصاحف المطبوعة في العالم الإسلامي[٤].

ثم يقول الخراز:

وَذكَرَ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَا ... رَسْمًا بِتَنْزِيلٍ لَهُ مَزِيدَا[٥]

حيث يتميز كتاب التنزيل لأبي داود بغزارة مادته؛ فلا يُعلم في علم الرسم القرآني كتابٌ أشمل منه، فقد حوى الكتاب بين طياته جميع هجاء مصاحف الأمصار، وما يحتاجه كُتّاب المصاحف[٦]، وقد اعتمدت معظم اللجان العلمية المشرفة على طباعة مصاحف العالم الإسلامي ومراجعتها في العصر الحديث ما نص عليه أبو داود في التنزيل[٧]، وله مَزِيّة لا توجد في غيره؛ وهي جمعه بين القراءات ورسم المصحف[٨]؛ لذا كان كتاب التنزيل هو عمدة غالب أهل الفن عند اختلاف أبي داود مع شيخه الداني، ومع جلالة الإمام الداني؛ فإن أهل الرسم من المشارقة يرجحون في مصاحفهم مذهب أبي داود إذا اختلف مع شيخه[٩]، ومن هنا استحق كتاب التنزيل أن يشارك المقنع ريادة هذا الفن، وأن يكون الكتابان أصلًا لما جاء بعدهما من مصنفات الرسم القرآني.

(١) دليل الحيران على مورد الظمآن، للمارغني، ص٥٠
(٢) تاريخ الإسلام، للحافظ الذهبي، ٦٥٩/٩
(٣) تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي، ١١٢١/٣
(٤) يراجع: المطلب الرابع من هذا المبحث
(٥) منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، للخراز، ص٨
(٦) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود سليمان بن نجاح، بتحقيق د. أحمد الشرشال، ٣١٩/١
(٧) اعتمدت اللجنة العلمية المشرفة على كتابة المصحف الليبي ومراجعته ما اختاره أبو عمرو الداني دون غيره من وجوه الرسم، كما اعتمدت اللجنة العلمية المشرفة على المصحف الباكستاني ومراجعته اختيارات أبي عمرو في المقنع مع زيادات الشاطبي في العقيلة. (يراجع: المطلب الرابع من هذا المبحث).
(٨) ينظر: فتح المنان المروي بمورد الظمآن، لابن عاشر، ١٤٤/١.
(٩) ينظر: النشرة التعريفية للمصحف الأميري، ونشرة مصحف المدينة المنورة برواية حفص عن عاصم، ونشرة مصحف المدينة المنورة برواية ورش، ونشرة مصحف الدوري، في المطلب الرابع من هذا المبحث.

يقول ابن آجَطَّا الصنهاجي معلقًا على تخصيص الخراز الشيخين بقوله (وعنهما) في مواضع من منظومته مورد الظمآن: "تخصيصه الشيخين بالذكر؛ لأنهما الأصل، وغيرهما فرع تابع لهما ... وعمدة الناظم في هذا النظم إنما هو على (المقنع) و(التنزيل)، فذِكره لهما ذكر لجميعهم"(١).

ويقول أبو علي الرجراجي في بيان وجه اعتماد الخراز في منظومته على نص الشيخين في المقنع والتنزيل: "المعتمد عليه عند الناظم: المقنع والتنزيل؛ إذ هما أصول وغيرهما فروع"(٢).

❁ ❁ ❁

(١) التبيان في شرح مورد الظمآن، لابن آجطا الصنهاجي، ص ٢٢١
(٢) تنبيه العطشان على مورد الظمآن، للرجراجي، ٤٥١/١

## المطلب الثاني- الاعتداد بما نص عليه غير الشيخين عند بعض علماء الرسم

### (أولًا)- <u>الأخذ بنص المتأخرين عن الشيخين عند بعض أهل الرسم</u>:

اعتدّ بعض علماء الرسم بتحريريات بعض الأئمة المتأخرين عن الشيخين، ومن أشهرهم الإمام أبو الحسن البَلَنْسِيّ (ت٥٦٤هـ) صاحب كتاب المنصف، الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء في زمانه، وتتلمذ له الإمام المحقق أبو القاسم الشاطبي(ت٥٩٠هـ)[١].

وقد اعتدّ أهل الرسم من المغاربة بتحريرات البلنسي في متونهم وفي كتابة مصاحفهم، ومن أبرزهم عناية بنصه: الإمام الخراز في نظمه الشهير مورد الظمآن، وهو نظم جليل الشأن عند أهل الفن، يكتسب أهمية كبيرة من بين سائر المتون؛ لأن ناظمه أتقنه غاية الإتقان، واختصره من كتب الأئمة المُقتدى بهم في هذا الشأن، فاستوعب فيه خلاصة نقول أئمة الرسم واختياراتهم[٢]؛ لذا كان اعتداد الخراز بما نص عليه البَلَنْسِي(ت٥٦٤هـ) في بعض المواضع دليلًا بيّنًا على أهمية نص البلنسي في تحرير الأحكام الرسمية.

يقول الخراز في مورد الظمآن:

وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرُفِ ... مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابُ الْمُنْصِفِ[٣]

قال الرجراجي شارحًا :"مما تضمن كتاب المنصف: أي مما جمع أو حصّل كتابُ المنصف، وهو الكتاب المشهور عند الناس بالبلنسي، وناظمه هو الأستاذ الأجلّ أبو الحسن على بن محمد المرادي البلنسي"[٤].

وقد اقتبس الخراز في منظومته مورد الظمآن من المنصف مسائل لم يذكرها أبو داود في التنزيل، وذلك أن البلنسي قد نظم في المنصف ما نص عليه أبو داود، وزاد عليه بعض المسائل، وفي ذلك يقول الرجراجي: "كل ما في العقيلة[٥] هو في المقنع، وكل ما في

---

(١) غاية النهاية، لابن الجزري، ٧٩٥/٢

(٢) ينظر: تنبيه العطشان، للرجراجي، ٦٢/١

(٣) منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، للخراز، ص٨

(٤) تنبيه العطشان، للرجراجي، ٢٥٦/١

(٥) هي رائية الإمام الشاطبي المسماة (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد)، وقد نظم فيها ما جاء في كتاب المقنع للداني، وزاد بعض المواضع على ما في المقنع، غير أن منظومة الخراز المسماة مورد الظمآن أجمع من العقيلة لوجوه الرسم؛ فقد نظم فيها كتابَ المقنع للداني، وكتاب التنزيل لأبي داود، مع زيادات الشاطبي على الداني في العقيلة، وزيادات البلنسي على أبي داود في المنصف. ويطلق على العقيلة الشاطبية الصغري، أما الشاطبية الكبرى فهي لاميته المسماة (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)، وإذا أطلقت الشاطبية فالمراد حرز الأماني. ينظر: تنبيه العطشان، للرجراجي، ٢٤١/١

المنصف هو في التنزيل، إلا تلك الزيادات المشار إليها، فإن الناظم يعتني بذكرها فلا يتركها"[١].

ومن المتون الرسمية التي اعتمدت نص المنصف نظم (الجوهر المنظَّم في رسم الكتاب المعظم) للعلامة أحمد الحاجي النجيبي الشنقيطي(ت١٢٥١هـ)، الذي يقول في معرض ذكر مصادره المعتمدة في هذا النظم:

فإن في تنزيلنا والمنصفِ ... ومقنعٍ لَمُقْنِعًا للمنصفِ[٢]

ونصُّ البلنسي في كتابه المنصف هو عمدة المغاربة في مصاحفهم عند اختلاف وجوه الرسم، وهذا ما نجده مستفيضًا في تقرير الإمام الضباع ما عليه عمل المغاربة[٣]. ويعد نظم (المنصف) في حكم المفقود[٤]، لكن حكى الخراز في مورد الظمآن ما نص عليه في بعض الكلمات والمواضع، وكذلك الرجراجي في تنبيه العطشان، وابن عاشر(ت١٠٤٠هـ) في فتح المنان، والمارغني في دليل الحيران، والضباع في سمير الطالبين، وابن القاضي(ت١٠٨٢هـ) في بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، وابن آجَطّا الصنهاجي في التبيان، وأحمد الحاجيّ النجيبيّ الشنقيطيّ في منظومته الجوهر المنظَّم وشرحها، وغيرهم، على ما سيتبين بعون الله تعالى من النماذج التطبيقية في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

ومن تحريرات الأئمة المتأخرين عن الشيخين، التي أخذ بها بعض أهل الرسم: ما نص عليه الإمام المحقق ابن الجزَري (ت٨٣٣هـ)، في بعض مسائل الرسم التي سكت عنها الشيخان، ومن ذلك نصُّه على حذف الألف في كلمتي "سقاية" و"عمارة"[٥].

كما اعتنى بعض علماء الرسم في مصنفاتهم بحكاية ما نص عليه الإمام أبو إسحق التُّجِيبي[٦]، في مواضع من الرسم، كالإمام ابن عاشر في فتح المنان، والإمام الضباع في سمير الطالبين[٧].

---

(١) تنبيه العطشان، للرجراجي ، ٤٥٤/١

(٢) الجامع المقدَّم في شرح الجوهر المنظَّم في رسم الكتاب المعظَّم، لأحمد الحاجي النجيبي الشنقيطي، ص ٥٠، والناظم هو الشارح.

(٣) ينظر مثلًا: سمير الطالبين، للضباع، ص٣١، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥

(٤) ينظر: فتح المنان، لابن عاشر، ١٥٠/١

(٥) ينظر: نثر المرجان في رسم نظم القرآن، للنائطي الآركاتي، ١٢٣/٦

(٦) لم أقف على ترجمة الإمام أبي إسحق التجيبي رحمه الله في كتب تراجم علماء القراءات والرسم في المغرب الإسلامي، فضلا عن تاريخ وفاته؛ غير أن الدكتور عبدالهادي حميتو ترجم له في كتابه "قراءة الإمام نافع عند المغاربة" ترجمة ضافية قال فيها: "ترجح عندي أنه عاش ما بين الربع الأخير من القرن السابع والنصف الأول من القرن الثامن" (قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية ورش، د. عبدالهادي حميتو، ٥١٤/٢).

(٧) ينظر: فتح المنان، لابن عاشر، ٩٨٣/٢ وما بعدها، وسمير الطالبين، للضباع، ص٥١ وما بعدها.

**(ثانيًا)– <u>اعتدادهم بنص غير الشيخين لا يعني أنهم يقدمون غيرهما عليهما</u> :**

إذا كان بعض أهل الرسم قد اعتدّ بنص غير الشيخين، كما فعل المغاربة في بعض مسائل الرسم القرآني من اعتماد نص البلنسي، فإن هذا لا يعني أنهم يقدمون في الرسم نصًّا على نص الشيخين، غير أن البلنسي قد تتلمذ لأبي داود، وقرأ عليه، ولازمه سنين، ونشأ في كنَفه؛ فقد كان أبو داود زوجَ أمه(١)، ثم نظَم في المنصف كتاب التنزيل لأبي داود، فتضمّن المنصفُ أكثرَ المسائل الواردة في التنزيل(٢)، وزاد عليها البلنسيُّ في بعض المواضع؛ فأخذ المغاربة بنصه في غالب ما سكت عنه أبو داود من مواضع الرسم، وهو عمدة مصاحفهم عند الاختلاف(٣)، خلافًا لفعل أهل المشرق في رسم الكلمات التي سكت عنها أبوداود على الأصل، وهو الإثبات.

وقد بين الإمام ابن عاشر، وهو من كبار علماء الرسم المغاربة، أن نص الشيخين مقدم على نص غيرهما كالبلنسي، وأن نص البلنسي مرجوح إذا خالف نص الشيخين، فيقول رحمه الله: "فلم يكن اتباعه (أي البلنسي) عزيمةً فيما سكت عنه الشيخان، وترجح نقلهما عن نقله فيما خالفهما فيه"(٤).

كما أن نص الإمام البلنسي لا يُعتبر عند البعض في إطلاق حكم اتفاق شيوخ النقل أو خلافهم، وهو ما قرره الإمام أبو إسحق المارغني في معرض شرحه بيتَي مورد الظمآن:

وكلُّ ما قد ذكروه أذكرُ ... من اتفاقٍ أو خلافٍ أثَروا

والحكمُ مطلقًا به إليهِمُ ... أشيرُ في أحكامِ ما قد رسموا(٥)

حيث يقول رحمه الله: " إنما لم ندخل الشيخ البلنسي في ضمير (ذكروه)؛ لأن إدخاله فيه يقتضي أن جميع ما ذُكر في المنصف يذكره الناظم، وهو ينافي قولَه قبلُ (وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرُفِ)(٦)، وحينئذٍ لا يكون صاحب المنصف معتبرًا في إطلاق الحكم الذي يشير

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: "وأكثر عن زوج أمه أبي داود سليمان بن نجاح، وسمع منه الكتب، وهو أثبت الناس فيه، وصارت إليه أصول أبي داود" (سير أعلام النبلاء، للذهبي، ٥٠٧/٢٠).
(٢) ينظر: فتح المنان، لابن عاشر، ١٤٩/١، ٤٩٨
(٣) ينظر: المصدر نفسه، ١٤٩/١
(٤) المصدر نفسه، ٤٩٨/١
(٥) منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، للخراز، ص ٩
(٦) هذا شطر البيت الذي يقول فيه الخراز: وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرُفِ ... مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابُ الْمُنْصِفِ. (منظومة مورد الظمآن، للخراز، ص٨).

به الناظم إلى اتفاق شيوخ النقل، ومما يؤيد ذلك أن الناظم ساق الخلاف مطلقًا في قوله الآتي (لَكِنَّ قُلْ سُبْحَانَ فِيهِ اخْتُلِفَا)[١]، مع أن صاحب المنصف ليس له فيه كلام"[٢].

❁ ❁ ❁

(١) هذا شطر البيت الذي يقول فيه الخراز: وَلَفْظُ سُبْحَانَ جَمِيعًا حُذِفَا ... لَكِنَّ قُلْ سُبْحَانَ فِيهِ اخْتُلِفَا. (منظومة مورد الظمآن، للخراز، ص١٦)، حيث بيّن في الشطر الأول أن كلمة "سبحان" محذوفة الألف باتفاق، ثم أطلق في الشطر الثاني خلاف أهل الرسم في قوله تعالى "قل سبحان" في سورة الإسراء، من الآية ٩٣. (تنبيه العطشان، للرجراجي، ١١٨/٢).

(٢) دليل الحيران، للمارغني، ص٥٩-٦٠

**المطلب الثالث- سكوت الشيخين أو أحدهما عن بعض الكلمات والمواضع في باب الحذف والإثبات وأثره في الأخذ بنص غيرهما**

من أسباب اختلاف وجوه الرسم أن بعض علماء الرسم يحملون سكوت الشيخين أو أحدهما عن بعض كلمات القرآن، في باب الحذف والإثبات، على الأصل، وهو الإثبات، بينما يعتمد البعض فيما سكت عنه الشيخان نصَّ غيرهما إن وجد، ويتبين ذلك من خلال ما يأتي:

**(أولًا) – <u>حمل سكوت الشيخين على الأصل وهو الإثبات</u> :**

يحمل بعض علماء الرسم سكوت الشيخين الداني وأبي داود عن التصريح بحكم بعض الكلمات في القرآن، في باب الحذف والإثبات، على الأصل، وهو الإثبات، وذلك أنّ الأصل أنْ تكتب كل كلمة بمنطوق حروفها، فيجري تصويرها كتابةً بما يوافق هجائها، فيطابق المكتوبُ المنطوق في ذوات الحروف وعددها، دون حذف أو زيادة أو إبدال، على حسب قواعد الرسم القياسي، ومعظم كلمات القرآن متفقة مع هذه القواعد، وقد خرجت بعض الكلمات عن هذه القواعد، وهو ما يعرف بالرسم العثماني(١). ومن ثَم كان مصحف الجماهيرية أقرب المصاحف إلى الرسم القياسي؛ حيث أخذ بما اختاره الإمام أبو عمرو الداني دون غيره من وجوه الرسم، وحمل سكوته على الإثبات(٢).

ومما يؤيد أن مراد الإمام الداني فيما سكت عنه في باب الحذف هو الإثبات: أنه في بعض مروياته التي يذكر فيها المحذوفات يصرّح بإثبات ما عداها، ومن ذلك ما بينه في فصل حذف الألف، عند كلامه عن حذف الألف بعد الراء، فيقول: "وكذلك حذفت الألف بعد الراء في قوله (تُرَبًا) في ثلاثة مواضع، وأثبتوها فيما عداها: أولها في الرعد﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾(٣)، وفي النمل﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾(٤)، وفي عم يتساءلون﴿يَٰلَيۡتَنِي

(١) ينظر: لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن، للشيخ أحمد محمد أبو زيتحار، ص١٣-١٤.
(٢) يراجع: التعريف بمصحف الجماهيرية، صفحة (و)
(٣) سورة الرعد: من الآية ٥
(٤) سورة النمل: من الآية ٦٧

﴿كُنتُ تُرَابًا﴾[١]، فقد خصَّ بالحذف ثلاثة مواضع، ثم أكد تخصيص هذه المواضع بالحذف مصرحًا بإثبات ما عداها، وفي ذلك يقول الشاطبي (ت٥٩٠هـ) في منظومته (العقيلة) التي نظم فيها ما جاء في المقنع:

واحفظْ في الأنفالِ فِي ٱلْمِيعَٰدِ مُتّبِعًا ... ترابَ رعدٍ ونملٍ والنبأْ عَطِرَا[٢].

قال الجعبري(ت٧٣٢هـ) في (الجميلة) شارحًا: "ويُفهم من حصر الناظم ثلاثةَ الحذف قولُ الأصل[٣]: وأثبتوها فيما عداها، فهو فيه تأكيد"[٤]، فتصريح الداني تأكيدٌ لإثبات الألف فيما عدا هذه المواضع.

ومن ذلك أيضًا قول الداني في حذف الألف بعد العين: "وكذلك حذفت الألف بعد العين في قوله في الأنفال﴿فِي ٱلْمِيعَٰدِ﴾[٥] في هذا الموضع خاصة، وسائر المواضع بالألف"[٦]، وهو ما أشار إليه الشاطبي في شطر البيت المذكور. قال الجعبري شارحًا قول الداني: "ثم أكد ذلك بقوله: في هذا الموضع خاصة، ويُفهم من تعيين الناظم الأنفالَ قولُ الأصل: وسائر المواضع بالألف"[٧].

ومفاد عبارة الجعبري أن الداني لو لم يصرح بإثبات الألف في سائر المواضع؛ لكان الحكم هو الإثبات فيما سكت عنه من كلمات، وهذا هو الشأن في الكلمات التي يروي فيها الداني كلمات الحذف ومواضعه المخصوصة، ويسكت عما عداها، ففي تحديد الحذف بكلماته ومواضعه من السور غُنيةٌ عن القول بأن ما عداها على الأصل، وهو الإثبات، الجاري على سُنن الرسم القياسي.

بل يذهب بعض علماء الرسم إلى أن سكوت الشيخين نصٌّ في الإثبات، كالإمام محمد التهامي السِّجِلْماسي(ت١٢٦٣هـ)، الذي يقول في معرض كلامه عن إثبات الألف فيما سكت عنه الشيخان من كلمتَي "سقاية" و"عمارة":

(١) سورة النبأ: من الآية ٤٠
(٢) عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، للإمام الشاطبي، ص١٥
(٣) أي: أصل العقيلة، وهو ما نص عليه الداني في المقنع
(٤) جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لبرهان الدين الجعبري، ٤٥/٢
(٥) سورة الأنفال: من الآية ٤٢
(٦) المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني، ص٢٨
(٧) جميلة أرباب المراصد، للجعبري، ٤٥/٢

وتبعوا في ذاكَ مذهبَ الشيخَيْنْ ...لأنه لا نصَّ عندهم يُبِيْنْ
وسكت عنهما مورد الظمآنِ ... كذاك موضِحُه فتحُ المنّانِ
وسكت نجلُ القاضي النحريرْ ... في بيان الخلاف والتشهيرْ
عنهما مع إتيانه بالمُغفَلِ ... عنهُ[١]، فطالع كتبَ الأوائلِ
تفيدكَ من علوم الثقاتِ ... إذ السكوتُ نصٌّ في الإثباتِ[٢].

ومن شواهد حمل سكوت الشيخين أو أحدهما على الإثبات قول الإمام ابن آجَطّا الصنهاجي في معرض بيانه الكلمات التي سكت عنها أبو داود: "ولم يذكر أبو داود (الأمثال) بالحذف إلا في هذا النصف الثاني[٣]، وكل ما تقدم من الأمثال من سورة البقرة إلى سورة مريم فهو ثابت الألف له؛ لأنه لم يتعرض له"[٤]. وكذلك قول العلامة الضباع (ت١٣٨٠هـ): "ومنه (عادا الأولى) لم يتعرض لها الشيخان؛ فظاهر صنيعهما أنه بإثبات الألِفين"[٥].

(١) أي سكت عن بيان هاتين الكلمتين أيضًا: العلامة ابن القاضي في كتابه (بيان الخلاف والتشهير والاستحسان)، مع اشتراطه في كتابه ذكر ما سكت عنه أبوداود في التنزيل، وما أغفله الخراز في منظومة مورد الظمآن، وهذا ما يعلنه عنوانه الكامل : "بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان وما جرى به العمل من خلافيات الرسم في القران وربما خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح برهان"، وينبغي التنبه إلى اختلاف هذا الكتاب عن كتابه الآخر الذي يشابهه في الاسم المختصر، وهو كتاب "بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادة على التيسير"، فهذا الأخير في القراءات لا الرسم.
(يراجع: قائمة مؤلفات ابن القاضي في الدراسة التي كتبها د. محمد بوطربوش بين يدي تحقيقه كتاب بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادة على التيسير، لابن القاضي، ص٣٥، وكتاب بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان وما جرى به العمل من خلافيات الرسم في القران وربما خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح برهان، لابن القاضي، دراسة وتحقيق: د. عبدالكريم بوغزالة).

(٢) الأبيات أوردها ضمن أبياتٍ أُخر أبو زكرياء محمد صغيري، في دراسته التي كتبها بين يدي تحقيقه منظومة (نصرة الكُتّاب في رسم الكتاب) لمحمد التهامي السجلماسي، والأبيات لا تتبع المنظومة، غير أنه استشهد بها في دراسته على مخالفة التهامي السجلماسي شيوخه في بعض وجوه الرسم، ولم يتيسر لي الوقوف على مخطوط المنظومة التي وردت فيها الأبيات، وهي منظومة التهامي السجلماسي في أنصاص القرآن. ينظر: نصرة الكُتّاب في رسم الكتاب لمحمد التهامي السجلماسي، وبهامشها: فتح الباب إلى نصرة الكُتّاب، لأبي زكرياء محمد صغيري، ص ٣٤-٣٥

(٣) أي النصف الثاني من القرآن الكريم؛ فمن الكلمات التي سكت عنها أبو داود في كتابه التنزيل كلمة "الأمثال" في جميع مواضعها في النصف الأول من القرآن، ولم يذكر الحذف فيها إلا في النصف الثاني من القرآن ابتداء من قوله تعالى (ويضرب الله الأمثال للنّاس) في سورة النور. (يراجع: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود، ٣٥٩/١).

(٤) التبيان في شرح مورد الظمآن، لابن آجطا، ص٤٣١

(٥) سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، لعلي محمد الضباع، ص٧٠

**(ثانيًا) – <u>الأخذ بنص غير الشيخين فيما سكتا عنه أو سكت عنه أحدهما</u> :**

من الأمور التي يفترق فيها المغاربة عن المشارقة في علم الرسم القرآني: اعتماد المغاربة ما نص عليه غير الشيخين فيما سكتا عنه أو سكت عنه أحدهما من كلمات، ومن ذلك أنهم يأخذون بنص الإمام البلنسي صاحب كتاب (المنصف) فيما سكت عنه الإمام أبو داود، وفي ذلك يقول العلامة الضباع عند تناوله بعض ما سكت عنه أبو داود، في باب الحذف والإثبات: "بقي من الكَلِم التي فيها ألف معانقةٌ لِلَام: تسعُ كلمات لم يتعرض لها أبو داود بحذف ولا إثبات؛ أولها حق تلاوته بالبقرة، وثانيها علانية حيث جاء، ولومة لائم بالعقود، ولاهية بالأنبياء، وفلانا بالفرقان، ولازب بالصافات، والتلاق بغافر، وغلاظ بالتحريم، وحلاف بنون، وسكوته عنها يقتضي بقاءها على الأصل من الثبوت، وعليه جرى عملنا[١]، وجرى عمل كثير من المغاربة بغير ألفٍ فيهن؛ تبعًا لإطلاق صاحب (المنصف) حذف الألف الواقعة بعد اللام بلا استثناء، ولحكم الخراز بتخيير الكاتب فيهن بين الحذف والاثبات؛ جمعًا بين سكوت أبي داود المقتضى للإثبات، وإطلاق صاحب المنصف المقتضى للحذف، فليُعلم"[٢].

❁ ❁ ❁

(١) أي المشارقة، ويعتني العلامة الضباع في كتابه سمير الطالبين بالتنبيه على عمل المشارقة في مصاحفهم، ومواضع اختلاف المغاربة عنهم في الرسم والعمل، ومن ذلك قوله في بعض المواضع: "وفي المصحف الأميري الحذف" (سمير الطالبين، ص٢٦)، وقوله: "والعمل عندنا على ما اختاره أبوداود، وجرى المغاربة على الحذف في الجميع" (سمير الطالبين، ص٣٢)، وقوله : "فعملنا فيه على الإثبات؛ لسكوت أبي داود عنه، وأطلق صاحب المنصف حذفه، وجرى عليه المغاربة" (سمير الطالبين، ص٣٧)، ونحوها من العبارات التي يذكر فيها مذهب المشارقة وما يقابله من مذهب المغاربة في الرسم.

(٢) المصدر نفسه ، ص٤٤

## المطلب الرابع– اعتماد ما نص عليه الشيخان في طباعة المصاحف والاعتداد بما نص عليه غيرهما

### (أولًا) – اعتماد بعض اللجان العلمية المشرفة على طباعة المصاحف ما نص عليه الشيخان أو أحدهما دون نص غيرهما :

اعتمدت بعض اللجان العلمية المشرفة على طباعة المصاحف في العصر الحديث ما رواه الشيخان وما اختاراه من الأحكام الرسمية، دون الاعتداد بما نص عليه غيرهما، ومن ذلك:

**(أ)- المصحف الأميري :**

وهو أول مصحف يحظى بإشراف لجنة متخصصة من علماء الرسم والضبط في العصر الحديث(١)، ويعرف أيضًا بمصحف بولاق، والمصحف المصري، ومصحف الملك فؤاد، وقد جاء في التعريف به ما نصه: "وأُخذ هجاؤه مما رواه علماء الرسم عن المصاحف التي بعث بها الخليفة الراشد عثمان بن عفان، رضي الله عنه، إلى البصرة والكوفة والشام ومكة، والمصحف الذي جعله لأهل المدينة، والمصحف الذي اختص به نفسه، وعن المصاحف المنتسخة منها. أما الأحرف اليسيرة التي اختلفت فيها أهجية تلك المصاحف، فاتبع فيها الهجاء الغالب، مع مراعاة قراءة القارئ الذي يُكتب المصحف لبيان قراءته(٢)، ومراعاة القواعد التي استنبطها علماء الرسم من الأهجية المختلفة، على حسب ما رواه الشيخان: أبو عمرو الداني، وأبو داود سليمان بن نجاح، مع ترجيح الثاني عند الاختلاف"(٣).

**(ب)- المصحف الليبي :**

ويعرف بمصحف الجماهيرية، ويعتمد ما يرويه الإمام أبو عمرو الداني وما يختاره من وجوه الرسم، دون غيره، وقد سطرت على غلافه هذه العبارة (مصحف الجماهيرية برواية قالون والرسم العثماني على ما اختاره الحافظ أبوعمرو الداني)، وجاء في التعريف

(١) يراجع بحث: مدى إمكانية توحيد الرسم في طباعة المصاحف، د. غانم قدوري الحمد، ص٦٢
(٢) حيث كُتب هذا المصحف وضُبط على ما يوافق رواية حفص عن عاصم
(٣) المصحف الأميري، النشرة التعريفية بالمصحف، ص ٨٢٩

بالمصحف ما نصه: "وقد اعتنى علماء المسلمين منذ القدم بهذا الرَّسم ودوَّنوه، وأفردوا له المؤلَّفات الكثيرة، ومن هؤلاء العالِم المتبحِّر المقرئ الشَّيخ أبو عمرو الدَّاني الذي آثرنا أن نرسم هذا المصحف الشَّريف بالوجه الذي اختاره ونُسب إليه ويُعرف به"(١).

ثم تعرض البيان التعريفي لدواعي اعتماد ما اختاره أبو عمرو الداني دون غيره في كتابة هذا المصحف، حيث يقرر ما نصه: "إن معظم الجهات التي تعنى منذ القدم بتحفيظ القرآن الكريم في بلادنا تعتمد هذا الوجه من الرسم وتحفظه كما تحفظ القرآن الكريم، ولهذا الوجه من الرسم بعض ما يميزه عن غيره، فمن ذلك أنه أقرب إلى الرسم القياسي فيما يتعلق بالحذف والإثبات، نجد ذلك واضحًا في أغلب مواطن الحذف والإثبات في القرآن الكريم"(٢).

**(ثانيًا) – <u>اعتماد بعض اللجان العلمية المشرفة على طباعة المصاحف ما نص عليه الشيخان مع الاعتداد بما نص عليه غيرهما</u> :**

اعتمدت بعض اللجان العلمية المشرفة على طباعة المصاحف الحالية المعاصرة ما نص عليه الشيخان، مع الاعتداد بما نص عليه غيرهما، ومن ذلك:

**(أ)- <u>مصحف المدينة المنورة برواية ورش عن نافع</u>(٣):**

وهو المقروء به في بلاد المغرب، ومثله المصحف المحمدي برواية ورش عن نافع، المطبوع في المملكة المغربية. وقد اعتمدت اللجنة العلمية لطباعة مصحف المدينة المنورة برواية ورش عن نافع ما نقله العلامة البلنسي وما اختاره من الأحكام الرسمية، وذلك بعد الاعتماد أصالةً على ما نص عليه الشيخان.

وقد جاء في التعريف بهذا المصحف ما نصه: "وأُخذ هجاؤه مما رواه علماء الرسم عن المصاحف التي بعث بها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام، والمصحف الذي جعله لأهل المدينة، والمصحف الذي اختص به نفسه ، وعن المصاحف المنتسخة منها.

(١) مصحف الجماهيرية، صفحة (و).
(٢) المصدر نفسه، صفحة (و).
(٣) وهو المقروء به في بلاد المغاربة، ومثله المصحف المحمدي برواية ورش عن نافع، المطبوع في المملكة المغربية.

وروعي في ذلك ما نقله الشيخان أبو عمرو الداني وأبو داود سليمان بن نجاح، مع ترجيح الثاني عند الاختلاف غالبًا، على ما حققه الشيخ محمد بن محمد الأموي الشَّريشي الشهير بالخراز في منظومته (موارد الظمآن)، وما قرره الشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي في (دليل الحيران على موارد الظمآن)، وقد يؤخذ بما نقله غيرهما؛ كالبلنسي صاحب كتاب (المنصف)"[١].

**(ب)- <u>مصحف الدوري</u> :**

وهو المقروء به في السودان والصومال وشرق أفريقيا، ومما جاء في التعريف بهذا المصحف: "وأُخذ هجاؤه مما رواه علماء الرسم عن المصاحف التي بعث بها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام، والمصحف الذي جعله لأهل المدينة، والمصحف الذي اختص به نفسه، وعن المصاحف المنتسخة منها.

وروعي في ذلك ما نقله الشيخان أبو عمرو الداني وأبو داود سليمان بن نجاح، مع ترجيح الثاني عند الاختلاف غالبًا، على ماحققه الشيخ محمد بن محمد الأموي الشَّريشي الشهير بالخراز في منظومته (مورد الظمآن)، وما قرره الشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي في (دليل الحيران على مورد الظمآن)، وقد يؤخذ بما نقله غيرهما"[٢].

**(ج)- <u>المصحف الباكستاني</u> :**

وهو المقروء به في شبه القارة الهندية، ويعتمد ما يرويه الإمام أبو عمرو الداني وما يختاره من وجوه الرسم، مع زيادات الشاطبي في (العقيلة) عليه، فهو لا يختلف عن المصحف الليبي إلا في زيادات الشاطبي على المقنع، وعلى هذا النهج طبعت مصاحف شبه القارة الهندية قديمًا وحديثًا، ومنها مصحف مطبعة تاج الباكستانية، والمصحف الباكستاني المطبوع في مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة[٣].

(١) مصحف المدينة النبوية وفق رواية ورش عن نافع، صفحة (أ).
(٢) مصحف الدوري، صفحة (أ).
(٣) ينظر بحث: رسم مصحف مطبعة تاج: دراسة نقدية مقارنة، د. محمد شفاعت رباني، ص١٢٢٧

ويؤخذ مما سبق أن تنوع المصاحف المعاصرة، في الأخذ بما نص عليه الشيخان أو أحدهما وبما نص عليه غيرهما، يُجلي إحدى صور التعدد والسعة والتيسير في رسالة الإسلام السمحاء، ويبرهن على عالميتها وخلودها.

وذلك أن عناية نص الشيخين ونص غيرهما قد انصبت على رصد ما كان من اتفاقٍ وخلافٍ في هجاء مصاحف الأمصار، تلك المصاحف التي تعددت تبعًا لما أجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم من القراءات المتواترة، المستمدة من الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن تيسيرًا على الأمة المحمدية، فأقر الصحابة الكرام تعدد المصاحف لتشتمل بمجموع رسومها على كل وجوه القراءات المتواترة. فتنوع وجوه الرسم في طباعة مصاحف العالم الإسلامي سَعةٌ من سعةٍ من سعة.

يقول الإمام علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ) عن اختلاف مصاحف الأمصار في محذوفات الرسم القرآني: "وإنما إثباتها وحذفها قراءتان منزلتان، ولم يُمكن إثباتهما في مصحف واحد؛ فجُعلت في مصحفٍ ثابتة كما أنزلت، وفي آخر محذوفة كما أنزلت"(١)، ويقول العلامة أبو شهبة(ت١٤٠٣هـ): "والسبب في تعدد المصاحف أن عثمان والصحابة قصدوا كتابة المصاحف على ما وقع عليه الإجماع، ونُقل متواترًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، من القراءات؛ فعدّدوا المصاحف لتكون مشتملة على جميع القراءات المتواترة"(٢).

وبهذا يمكن القول إن ما جاءت به نصوص أئمة الرسم، المستمدة من مصاحف الأمصار؛ كنص الشيخين ونص غيرهما من الأئمة، على اختلاف مدارسهم واختياراتهم، قد أسهم في الحفاظ على الكتاب العزيز، المعجز بوجوه رسمه، كما هو معجز بقراءاته وأدائه ونظمه.

❁ ❁ ❁

(١) الوسيلة إلى كشف العقيلة، للسخاوي، ص١١٩
(٢) المدخل لدراسة القرآن الكريم، لمحمد محمد أبو شهبة، ص٢٨٠

## المبحث الثاني

## من نماذج الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في الحذف والإثبات

### (النموذج الأول) – الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في رسم كلمتَي "إحسان"[١] و"شعائر"

**(أ)- <u>مواضع الكلمتين في القرآن واقترانهما في أحكام الحذف والإثبات</u> :**

وردت كلمة "إحسان" في القرآن الكريم في اثنَي عشر موضعًا[٢]، أولها قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[٣]، أما كلمة "شعائر" فقد وردت في أربعة مواضع[٤]، أولها قوله تعالى﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾[٥]، وقد جمع بينهما الخراز في مورد الظمآن؛ لاقترانهما في أحكام الحذف والإثبات، حيث يقول:

..... ولفظ إحسانٍ أتى في المنصفِ

مع شعائر وجاء حذف ذَيْنْ ... في نصّ تنزيلٍ بغير الأولَيْنْ[٦]

قال في تنبيه العطشان: "مع شعائر: المعية تقتضي التشريك والتساوي في الحكم"[٧].

**(ب)- <u>سكوت الشيخين عن بعض المواضع في الكلمتين</u> :**

سكت أبو عمرو الداني عن بيان ما في كلمة (شعائر) من حذف أو إثبات، فلم يتعرض لأي موضع منها، أما كلمة (إحسان) فلم يتعرض فيها إلا لموضع واحد، نص فيه على الإثبات، وهو موضع الأحقاف، حيث يقول في المقنع: "كتب الكوفيون في الأحقاف

(١) جاءت صيغة التنكير دون صيغة التعريف في عنونة النماذج التطبيقية في هذا المبحث؛ اتّباعًا لمدلول التنكير في متون أهل الرسم؛ حيث إن صيغة التنكير يندرج تحتها المعرف بالألف واللام والمعرف بالإضافة، فالنكرة هي الأصل ثم يدخل عليها ما تُعرّفُ به، قال الرجراجي معلقًا على صيغة التنكير في كلمة "أصوات" في متن مورد الظمآن: "وقوله "أصوات" أتى به منكّرًا؛ ليندرج تحته المعرّف؛ إما بالألف واللام وإما بالإضافة" (تنبيه العطشان، للرجراجي، ٢٤٣/٢)، وهذا ما يقرره النحاة في حدّ النكرة من أنها "أصل للمعرفة؛ لاندراج كلّ معرفةٍ تحتها، من غير عكس" (شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي المكي، ص١٣٣).

(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، ص ٢٠٤

(٣) سورة البقرة: من الآية ٨٣

(٤) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، ص٣٨٤

(٥) سورة البقرة: من الآية ١٥٨

(٦) مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، للخراز، ص ١٣

(٧) تنبيه العطشان، للرجراجي، ٣/٢

﴿بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًا﴾[١] بألف قبل الحاء وأخرى بعد السين"[٢].

أما أبو داود فقد سكت عن موضع البقرة من الكلمتين، ونص على الإثبات في موضع الأحقاف من (إحسان) بقوله: "وكتبوا في مصاحف الكوفة بألف قبل الحاء، وبين السين والنون، وكذلك قرأنا لقراء الكوفة"[٣]، وبذلك يكون الشيخان قد اتفقا بنصهما على الإثبات في موضع الأحقاف من كلمة (إحسان).

**(ج)- <u>نص البلنسي في الكلمتين</u> :**

قال في تنبيه العطشان: "جاء لفظ (إحسان) مع لفظ (شعائر) بالحذف في المنصف من غير استثناء"[٤]، وقال في دليل الحيران: "جاء لفظ (إحسان) ولفظ (شعائر) كلٌّ منهما بالحذف عن البلنسي في المنصف حيث وقعا من غير استثناء"[٥].

**(د)- <u>الأخذ بما نص عليه البلنسي عند أهل الرسم</u> :**

قال في دليل الحيران: "بالحذف فيهما وفي نظائرهما حيث وقعت جرى العمل عندنا[٦]"[٧]. أي اعتمد المغاربة على ما نص عليه البلنسي من إطلاق الحذف في الكلمتين، وجرى العمل في مصاحفهم على ذلك.

وقد رجح ابن القاضي الحذف في الكلمتين بقوله: "سكت عنه في التنزيل، ونص المنصف على حذفه؛ فيترجح الحذف لنص المنصف"[٨]، ثم قال: "و﴿شَعَٰٓئِرِ﴾ك ﴿إِحۡسَٰنًا﴾"[٩].

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٥
(٢) المقنع، لأبي عمرو الداني، ص١١٦
(٣) مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود، ١١١٨/٤
(٤) تنبيه العطشان، للرجراجي، ٣/٢
(٥) دليل الحيران، للمارغني، ص١٠٢
(٦) أي المغاربة، ويعتني العلامة المارغني في كتابه دليل الحيران بالتنبيه على عمل المغاربة؛ حيث التزم بذكر ما عليه العمل في تونس(المغرب الأدنى)، والبلاد المغربية. (ينظر: المطرب شرح المعرب في الرسم الاصطلاحي للقرآن حسب ما جرى به العمل في المغرب، للشيخ عبدالجليل لمغاري، ص ١٤).
(٧) دليل الحيران، للمارغني، ص١٠٢
(٨) بيان الخلاف والتشهير والاستحسان، لعبدالرحمن بن القاضي، ص٤٦
(٩) المصدر نفسه، ص ٤٧

**(هـ)- <u>مخالفة المشارقة ما نص عليه الشيخان في موضع الأحقاف من "إحسان"</u> :**

جرى العمل عند المشارقة على حذف الألف في كل مواضع الكلمتين إلا الموضعَين الأولَين فأثبتوهما لسكوت أبي داود عنهما؛ يقول الضباع عن الموضع الأول من كلمة إحسان: "فعملنا فيه على الإثبات؛ لسكوت أبي داود عنه"(١)، كما يقرر أن عمل المشارقة جرى على الحذف في﴿شَعَٰٓئِرِ﴾ سوى الموضع الأول؛ لسكوت أبي داود عنه(٢)، غير أنهم رسموا﴿إِحۡسَٰنًا﴾ في موضع الأحقاف بالحذف؛ خلافًا لما نص عليه الشيخان من رسمه بالإثبات، وهو من المواضع القليلة التي يخالف فيها المشارقة نص الشيخين، وهم في ذلك لا يأخذون بنص غيرهما، وسيأتي بيانه.

**(و)- <u>ما يستخلص من ظواهر الرسم وأحكامه ومذاهبه في المسألة</u>:**

يؤخذ من هذه المسألة عدة أمور؛ **(<u>أولها</u>)** : أن هذه المسألة تتجلى فيها ثلاث مدارس رسمية مختلفة الاتجاهات في رسم الكلمتين؛ تبعًا لاختلاف مذاهب أئمة الرسم فيهما نصًا وسكوتًا، كما أنّ هاتين الكلمتين تمثلان نموذجًا لبعض الملامح العامة لهذه المدارس الرسمية.

وقد أجمل الإمام ابن آجَطّا الصنهاجي مذاهب أئمة الرسم في الكلمتين؛ مخيّرًا كاتب المصحف في أن يأخذ بأيٍ منها، بقوله في التبيان: "فوقع الاتفاق من أبي داود وصاحب المنصف على حذف ألف "إحسان" و"شعائر" حيث وردا، واختلفا في الأولَين منهما، فحذفهما صاحب المنصف، وأثبتهما أبو داود، فالكاتب إذًا مخيرٌ فيهما؛ إن شاء أثبتهما على ما في التنزيل، وإن شاء حذفهما على ما في المنصف، وإن شاء أثبت جميع ذلك على مذهب الداني؛ لأنه لم يتعرض لذكر لفظ منهما(٣)، فهي عنده ثابتة"(٤).

**(<u>الثاني</u>)** : يؤخذ من سياق ما نقله الشيخان في نصهما على الإثبات في موضع الأحقاف من كلمة (إحسان)، ومن تقييد نصهما على الإثبات بما جاء في مصاحف

(١) سمير الطالبين، للضباع، ص٣٧
(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٤٠
(٣) سبق بيان أن الداني قد نص في المقنع على الإثبات في موضع الأحقاف من كلمة (إحسان).
(٤) التبيان في شرح مورد الظمآن، لابن آجطا الصنهاجي، ص٢٦٦

الكوفة: أن هذا الموضع مما اختلفت فيه مصاحف الأمصار في أحكام الرسم، وهو ما تعلنه ترجمة الباب عند الداني بقوله قبل عرض هذه المسألة: "باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز والعراق والشام المنتسخة من الإمام"(١)، وأن الحذف في هذا الموضع في غير مصاحف الكوفة هو حذف إشارة.

وحذف الإشارة في اصطلاحهم هو ما أشير به إلى قراءة من قرأ بالحذف؛ قال في الجامع المقدَّم: "الحذف على ثلاثة أقسام؛ حذفُ إشارةٍ إلى قراءة..."(٢)، وقال في دليل الحيران: "حذف الإشارة: ما يكون موافقًا لبعض القراءات، نحوَ: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا﴾(٣)؛ فإن أبا عمرو البصري قرأ بحذف الألف من اللفظ، والباقون بإثباتها؛ فحُذفت الألف في الخط إشارةً لقراء الحذف"(٤)، فحذف الإشارة يقوم على مراعاة احتمال القراءات؛ ليوافق الرسمُ قراءةَ الحذف تحقيقًا، وقراءةَ الإثبات تقديرًا، ومن مقاصد الرسم العثماني أن يحتمل أكبر قدرٍ ممكن من خلاف القراءات؛ فتُرسمَ الكلمةُ المقروءة بأكثر من قراءة برسمٍ واحد يجمع بين القراءتين، ما أمكن ذلك(٥).

وبالرجوع إلى خلاف القراء في هذا الموضع يتبين أن قراء الكوفة؛ عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر قد قرأوا (إحسانًا)، وقرأ الباقون (حسنًا)، حيث قرأ كل فريق على ما يوافق مرسوم المصاحف عنده؛ قال الإمام ابن الجزري: "قرأ الكوفيون إحسانًا بزيادة همزة مكسورة قبل الحاء، وإسكان الحاء وفتح السين وألف بعدها، وكذلك هي في مصاحف الكوفة، وقرأ الباقون بضم الحاء، وإسكان السين من غير همزة، ولا ألف، وكذلك هي في مصاحفهم"(٦).

---

(١) المقنع، لأبي عمرو الداني، ص١٠٦

(٢) الجامع المقدم شرح الجوهر المنظّم، لأحمد الحاجي النجيبي الشنقيطي، ص ١٠٣

(٣) سورة البقرة: من الآية ٥١

(٤) دليل الحيران، للمارغني، ص٦٦

(٥) بيّن الإمام السيوطي أن من أهم قواعد الرسم مراعاة احتمال القراءات؛ حيث يقول في قواعد مرسوم الخط: "القاعدة السادسة: ما فيه قراءتان فكتب على إحداهما" (الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ٤٥١/٢). ويقول العلامة الزرقاني في مناهل العرفان، عن عمل عثمان رضي الله عنه في رسم مصاحف الأمصار: "وكتَبَها متفاوتةً في إثباتٍ وحذفٍ وبدلٍ وغيرها؛ لأنه رضي الله عنه قصد اشتمالها على الأحرف السبعة". (مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبدالعظيم الزرقاني،١٨٠/١).

(٦) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ٣٧٣/٢

**(الثالث)** : أن حذف الإشارة في غير مصاحف الكوفة العتيقة يفسر ما أخذ به كُتّاب المصاحف المشارقة من رسم﴿إِحۡسَٰنًا﴾ بالحذف في موضع الأحقاف، رغم نص الشيخين على الإثبات في هذا الموضع، لا عن اعتداد من الرُّسام المشارقة بما نص عليه غير الشيخين، لكنهم رسموا بالحذف في هذ الموضع رعايةً للاحتمال القرائي في حذف الإشارة، وهو ما رُسم به في غير مصاحف الكوفة، قال صاحب خزانة الرسوم في كلامه عن وجوه رسم "إحسان" في مصاحف الأمصار: "إحسانًا: بالألف قبل الحاء وبعد السين في إمام الكوفة، وفي سائر المصاحف ليس بمرسوم؛ تنبيهًا على القراءتين"[1]، فلو رسمت الكلمة بالإثبات لما احتملت خلاف القراءات المتواترة الذي لا سبيل لإنكاره.

❁ ❁ ❁

(١) خزانة الرسوم، محمد بن مُلا محمد رحيم الهندي، ص٥٢٦

## النموذج الثاني

## الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في رسم كلمتي "أسباب" و"الغمام"

**(أ)- <u>مواضع الكلمتين واقترانهما في أحكام الحذف والإثبات</u>:**

وردت كلمة "أسباب" في القرآن الكريم في أربعة مواضع(١)؛ ثلاثة منها معرفة بالألف واللام، وهي على الترتيب: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾(٢)، ﴿فَلْيَرْتَقُوا۟ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ﴾(٣)، ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾(٤)، ومنكرة في موضع وهو﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(٥)، أما كلمة "الغمام" فقد وردت في أربعة مواضع(٦)، كلها معرفة بالألف واللام، وهي على الترتيب: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾(٧)،﴿فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾(٨)،﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ﴾(٩)،﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾(١٠)، وقد جمع بينهما الخراز في مورد الظمآن؛ لاقترانهما في أحكام الحذف والإثبات، حيث يقول:

والمنصفُ الأسبابَ والغمامَ قلْ ... وابنُ نجاحٍ ما سوى البكرِ(١١) نَقَلْ(١٢)

**(ب)- <u>سكوت الداني عن بيان ما في الكلمتين من حذف أو إثبات، وسكوت أبي داود عمّا ورد في البقرة منهما</u> :**

لم يتعرض الداني لبيان أيٍّ من الكلمتين، أما أبو داود فقد سكت عمّا وقع في سورة البقرة منهما، ونص على حذف باقي المواضع لكليهما(١٣)، يقول الضباع في كلامه

(١) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، ص٣٣٨
(٢) سورة البقرة: من الآية ١٦٦
(٣) سورة ص: من الآية ١٠
(٤) سورة غافر: ٣٦
(٥) سورة غافر: من الآية ٣٧
(٦) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، ص٥٠٥
(٧) سورة البقرة: من الآية ٥٧
(٨) سورة البقرة: من الآية ٢١٠
(٩) سورة الأعراف: من الآية ١٦٠
(١٠) سورة الفرقان: من الآية ٢٥
(١١) ما سوى البكر: أي إن أبا داود سليمان بن نجاح قد نقل بالرواية في كتابه التنزيل حذفَ ماعدا الواقع في سورة البكر، وهي سورة البقرة (فتح المنان، لابن عاشر، ٧٣٩/١).
(١٢) مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، للخراز، ص ١٥
(١٣) تنبيه العطشان، للرجراجي، ٧٨/٢

عن لفظ أسباب في فصل حذف الألف بعد الباء: "وأسبابُ كيف جاء، سوى﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾[١]؛ لسكوت أبي داود عنه"[٢]، ويقول في فصل حذف الألف بعد الميم: "وكذا الغمامُ سوى حرفَي البقرة[٣]؛ فعملنا فيهما على الألف؛ لسكوت أبي داود عنهما"[٤].

**(ج)- <u>نص البلنسي في الكلمتين</u>:**

قال في تنبيه العطشان معلقًا على بيت الخراز المذكور: "حذف صاحب المنصف ألف(الأسباب) و(الغمام) من غير استثناء"[٥]، وقال في فتح المنان: "أخبر عن البلنسيّ صاحبِ المنصف بحذف الألف في (الأسباب) و(الغمام) مطلقًا"[٦]، أي إن البلنسي اتفق مع شيخه أبي داود على حذف ما وقع في غير سورة البقرة من الكلمتين.

**(د)- <u>الأخذ بما نص عليه البلنسي عند أهل الرسم</u>:**

أخذ أهل الرسم من المغاربة بما نص عليه البلنسي في كتابه المنصف من الحذف مطلقًا في الكلمتين؛ قال في دليل الحيران: "والعمل عندنا على ما في المنصف من الحذف في لفظَي الأسباب والغمام حيث وقعا"[٧]، ويقول الضباع عن لفظ أسباب: "وأطلق صاحب المنصف الحذف فيه بلا استثناء، وعليه جرى عمل المغاربة"[٨]، ويقول عن لفظ الغمام: "وأطلق المنصف الحذف في الجميع، وتبعه المغاربة"[٩].

**(هـ)- <u>ما يستخلص من ظواهر الرسم وأحكامه ومذاهبه في المسألة</u>:**

تمثل هذه المسألة نموذجًا تطبيقيًا لما سبق تقريره في المبحث الأول من الدراسة، في أمرين؛ **(<u>أولها</u>):** مذهب أهل الرسم من المشارقة في حمل سكوت الشيخين على الأصل، وهو الإثبات، ومذهب المغاربة في الأخذ بنص البلنسي فيما سكت عنه أبو داود.

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٦٦، أي يحذف لفظ أسباب كيف جاء، سوى موضع سورة البقرة.
(٢) سمير الطالبين، للضباع، ص٣١
(٣) أي موضعَي البقرة من لفظ الغمام فهما بالإثبات عند المشارقة؛ لسكوت أبي داود عنهما.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٥
(٥) تنبيه العطشان، للرجراجي، ٧٨/٢
(٦) فتح المنان، لابن عاشر، ٧٣٩/١
(٧) دليل الحيران، للمارغني، ص١٢٤
(٨) سمير الطالبين، للضباع، ص٣١
(٩) المصدر نفسه، ص ٤٥

**(الثاني)**: أن العلامة الضباع إذ يبين ما عليه العمل عند المشارقة؛ يعلل ذلك باختيار أبي داود سكوتًا ونصًا، دون اختيار الداني، وهو صنيع كُتاب المصاحف المشرقية المعاصرة من ترجيح نص أبي داود في خلافه مع شيخه الداني، حيث جاء في النشرة التعريفية للمصحف الأميري ما نصه: "ومراعاة القواعد التي استنبطها علماء الرسم من الأهجية المختلفة، على حسب ما رواه الشيخان: أبو عمرو الداني، وأبو داود سليمان بن نجاح، مع ترجيح الثاني عند الاختلاف"(١)، وذلك أن نص أبي داود اشتمل على نص شيخه الداني؛ "لأن الشيخ أبا داود ذكر في كتابه التنزيل كلَّ ما في كتاب المقنع، وزاد عليه حروفًا كثيرة"(٢)، فاختيارات الإمام أبي داود تمثل مدرسة مستقلة عن أستاذه الداني، حيث وافقه في بعض القواعد والكلمات والمواضع وخالفه في البعض، وعلى هذه المدرسة جرى رسم المصحف الأميري المصري، ومصحف المدينة النبوية برواية حفص، وغالب مصاحف البلاد العربية.

❁ ❁ ❁

(١) المصحف الأميري، النشرة التعريفية بالمصحف الشريف، ص ٨٢٩
(٢) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لابي داود، بتحقيق: د. أحمد شرشال، ٣٣٠/١

## النموذج الثالث

## الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في رسم كلمة "أصوات"

**(أ)- <u>مواضع الكلمة في القرآن</u> :**

وردت كلمة "أصوات" في القرآن الكريم في أربعة مواضع(١)، حيث وردت مُعرّفة بالألف واللام في موضعين هما: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ﴾(٢)،﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾(٣)، ومعرفة بالإضافة في موضعين هما: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾(٤)، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ﴾(٥).

**(ب)- <u>سكوت الداني عن بيان ما في الكلمة من حذف أو إثبات، وسكوت أبي داود عن الموضع الأول</u> :**

لم يتطرق الإمام أبو عمرو الداني لبيان ما في الكلمة من حذف أو إثبات، أما أبو داود فقد سكت عن الموضع الأول وهو موضع "طه"، ونص على حذف الباقي(٦).

ومن تعقبات الرجراجيّ والمارغنيّ على الخراز: إطلاقه الحذف لأبي داود في هذه الكلمة في كل مواضعها، وإغفاله موضع "طه"، مع أنه بالإثبات؛ لسكوت أبي داود عنه، حيث يقول في مورد الظمآن في معرض ذكر محذوفات بعض الكلمات:

أَصْوَاتٌ اسْتَأْجِرْهُ وَاسْتَأْجَرْتَا ... وَمُنصِفٌ كَادَتْ مَتَى رَسَمْتَا(٧)

قال الرجراجي: "كلُّ ما في الشطر الأول من هذا البيت لأبي داود(٨)، وقوله "أصوات" أتى به منكّرًا؛ ليندرج تحته المعرّف؛ إما بالألف واللام وإما بالإضافة...واعتُرِض قولُه "أصوات"؛ لأنه يقتضي حذفَه مطلقًا، مع أن قوله﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ من الألفاظ

(١) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، ص٤١٦
(٢) سورة طه: من الآية ١٠٨
(٣) سورة لقمان: من الآية ١٩
(٤) سورة الحجرات: من الآية ٢
(٥) سورة الحجرات: من الآية ٣
(٦) مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود، ٣٥٦/١، ودليل الحيران، للمارغني، ص١٨٤
(٧) مورد الظمآن، للخراز، ص٢١
(٨) أي مرسوم بالحذف عند أبي داود في كتابه التنزيل

الثابتة في التنزيل، وقد أغفله الناظم رحمه الله"[١].

وقال المارغني: "وكان على الناظم أن يستثني لأبي داود الواقعَ في "طه"[٢]، وهو ﴿وَخَشَعَتِ ٱلۡأَصۡوَاتُ لِلرَّحۡمَٰنِ﴾؛ لأنه لم يذكره في "التنزيل"، ولا أشار إليه"[٣].

**(ج)- <u>نص التُّجِيبي في بيان حكم الكلمة من الحذف والإثبات</u> :**

نصَّ الإمام أبو إسحق التُّجِيبي على رسم "أصوات" بالحذف مطلقًا؛ أي في جميع المواضع؛ حيثما وردت وكيفما وردت في القرآن[٤].

**(د)- <u>موقف المغاربة من الأخذ بما نص عليه التُّجِيبي</u> :**

لم يأت نصٌّ في الكلمة عن البلنسي، فاعتمد المغاربة اختيار أبي داود نصًا وسكوتًا كالمشارقة؛ فأثبتوا ما سكت عنه أبو داود في موضع "طه"، وحذفوا سائر المواضع تبعًا لنص أبي داود؛ قال في دليل الحيران مقررًا عمل المغاربة فيما جاء في بيت الخراز من كلمات: "والعمل عندنا على حذف الألف في الألفاظ الأربعة المذكورة في البيت إلا ﴿وَخَشَعَتِ ٱلۡأَصۡوَاتُ﴾ في طه؛ فالعمل على إثبات ألفه"[٥]، فلم يأخذوا بما نص عليه التُّجِيبي من إطلاق الحذف.

**(هـ)- <u>ما يستخلص من ظواهر الرسم وأحكامه ومذاهبه في المسألة</u> :**

يؤخذ من هذه المسألة أمران؛ **(<u>أولهما</u>)**: أهمية تعقبات شُراح مورد الظمآن؛ كتعقبات الرجراجي في تنبيه العطشان، والمارغني في دليل الحيران، وابن آجطا في التبيان، وابن عاشر في فتح المنان، واستدراكاتهم على الخراز في بعض المواضع؛ فقد أسهموا بتعقباتهم واستدراكاتهم في تحقيق دقائق نصِّ أبي داود في التنزيل.

**(<u>والثاني</u>)**:يؤخذ من عدم اعتداد المغاربة بما نص عليه التُّجِيبي من إطلاق الحذف: أن نص البلنسي هو عمدة المغاربة فيما سكت عنه أبو داود؛ فإن لم يأتِ نصٌّ للبلنسيّ فيما سكت عنه أبو داود من مواضع؛ أخذوا فيها بالإثبات كالمشارقة؛ اتباعًا لأبي داود.

---

(١) تنبيه العطشان، للرجراجي، ٢/٢٤٣-٢٤٤

(٢) أي يستثني لأبي داود موضعَ "طه" من محذوفات هذه الكلمة؛ لأنه لم ينص على حذفه.

(٣) تنبيه العطشان، للرجراجي، ٢/٢٤٣-٢٤٤

(٤) ينظر: فتح المنان، لابن عاشر، ٢/٩٨٣، وسمير الطالبين، للضباع، ص ٥٣

(٥) دليل الحيران، للمارغني، ص١٨٤

ويشهد لهذا المسلك الرسمي عند المغاربة: اعتمادهم اختيار أبي داود من الإثبات في كلمة (أرحام) حيثما وردت في القرآن، وهو ما عليه العمل عند المشارقة[١]، ولم يأت نصٌّ في الكلمة للبلنسي، ونصَّ التُّجيبي على إطلاق الحذف فيها[٢]، فأخذ المغاربة بما اختاره أبو داود كالمشارقة، ولم يأخذوا بنص التجيبي، يقول المارغني عن عمل المغاربة في الكلمة: "واختار أبو داود الإثبات، وعلى ما اختاره العملُ عندنا"[٣].

ومن شواهد اتباع المغاربة لأبي داود، حيثُ لا نصَّ للبلنسي: ما وافق فيه أبو داود شيخَه الداني من الحذف في موضعي المائدة والزمر من كلمة (قاسية)، وسكوتهما عن موضع الحج، وهو ما عليه العمل عند المشارقة[٤]، ولم يأت نصٌّ في الكلمة للبلنسي، ونصَّ التُّجيبي على إطلاق الحذف فيها[٥]، فأخذ المغاربة بما نص عليه الشيخان من حذف موضعي المائدة والزمر، وبإثبات الألف في موضع الحج، كالمشارقة؛ لسكوت الشيخين، ولم يأخذوا بنص التجيبي في إطلاق الحذف، قال في المطرب مبينًا عمل المغاربة في الكلمة: "الوارد بحذف الألف حرفان؛ هما ما ورد في المائدة والزمر، وأما في الحج فحرف واحد ورد بثَبْت الألف"[٦]. وشواهد هذا المسلك عند المغاربة كثيرة، لا يتسع المقام لاستقصائها.

❁ ❁ ❁

(١) سمير الطالبين، للضباع، ص٣٣
(٢) ينظر: فتح المنان، لابن عاشر، ٩٨٤/٢، وسمير الطالبين، للضباع، ص٥١
(٣) دليل الحيران، للمارغني، ص١٤٩
(٤) مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود، ٤٣٤/٣
(٥) ينظر: فتح المنان، لابن عاشر، ٩٨٤/٢، وسمير الطالبين، للضباع، ص٥٢
(٦) المطرب شرح المعرب، للشيخ عبدالجليل لمغاري، ص١٢٥

## النموذج الرابع

## الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في كلمتي "سقاية" و"عمارة"

**(أ)- <u>مواضع الكلمتين في القرآن واقترانهما في أحكام الحذف والإثبات</u>:**

اختلف أهل الرسم في حكم كلمتي "سقاية" و"عمارة" الواردتين في قوله تعالى﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[١] في الحذف والإثبات، وقد تناولهما مَن تكلم عنهما مِن أهل الرسم معًا؛ لاقترانهما في أحكام الحذف والإثبات، كما سيتبين، ولم يرد هذان اللفظان بالتنكير إلا في هذا الموضع من سورة التوبة، وهو الموضع الوحيد الذي ورد فيه لفظ "عمارة" في القرآن، كما ورد لفظ السقاية معرفًا بالألف واللام في سورة يوسف، وهو قوله تعالى﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾[٢]، والكلام في المسألة ليس على لفظ "السقاية" في هذا الموضع؛ لأنه بإثبات الألف باتفاق أهل الرسم[٣]، وإنما الخلاف في اللفظ المنكَّر في آية التوبة.

**(أ)- <u>سكوت الشيخين عن بيان ما في الكلمتين من حذف أو إثبات</u>:**

لم يتعرض الشيخان لكلمتي "سقاية" و"عمارة" بحذفٍ ولا إثباتٍ، وكذلك البلنسي في المنصف، كما لم يتعرض لهما الخراز في مورد الظمآن، ولا من استدرك على الخراز ما أغفله من مواضع كابن القاضي في بيان الخلاف والتَّشهير والاستحسان؛ لذا ذهب معظم أهل الرسم من المشارقة والمغاربة إلى القول بالإثبات[٤]؛ حملًا منهم للسكوت على الإثبات.

---

(١) سورة التوبة: من الآية ١٩

(٢) سورة يوسف: من الآية ٧٠

(٣) ينظر: نثر المرجان، للنائطي الآركاتي، ٣٦٠/٧

(٤) ينظر: نصرة الكُتّاب في رسم الكتاب، لمحمد التهامي السجلماسي، ص ٣٤-٣٥، وكذلك بحث: الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل، للدكتور أحمد خالد شكري، ص٢٢٣.

**(ب)- رسم الكلمتين بالإثبات في معظم المصاحف المعاصرة:**

قد جرى رسم معظم المصاحف المعاصرة في العالم الإسلامي على إثبات الألف في الكلمتين؛ كالمصحف الأميري المصري[١]، ومصحف المدينة النبوية برواية حفص[٢]، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش[٣]، ومصحف الدوري[٤]، والمصحف المحمدي المغربي[٥]، والمصحف الباكستاني[٦].

**(ج)- نصُّ ابن الجزري في المسألة:**

نصَّ العلامةُ المحقق ابن الجزَري رحمه الله على الحذف في رسم الكلمتين، مبينًا أن الحذف قراءة متواترة، برواية عيسى بن وردان عن أبي جعفر، حيث يقول في النشر: "في رواية ابن وردان في سقاية الحاج وعمارة المسجد: "سُقاة" بضم السين وحذف الياء بعد الألف جمع ساقٍ، كَرَامٍ ورُماة، و"عَمَرَة" بفتح العين وحذف الألف جمع عامر مثل صانع وصَنَعة، عن أبي جعفر، وكذا روى أحمد بن جبير الأنطاكي عن ابن جماز، وهي قراءة عبد الله بن الزبير، وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف؛ ثم رأيتها كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحدًا نص على إثبات الألف فيهما، ولا في إحداهما، وهذه الرواية تدل على حذفها منهما؛ إذ هي محتملة الرسم، وقرأ الباقون بكسر السين وبياء مفتوحة بعد الألف، وبكسر العين وبألف بعد الميم"[٧].

**(د)- الأخذ بنص ابن الجزري عند علماء الرسم:**

أخذ بنص ابن الجزري في هذه المسألة عدد من علماء الرسم، كالإمام شهاب الدين القسطلاني(ت٩٢٣هـ)، في موسوعته (لطائف الإشارات) التي جمع فيها بين القراءات والرسم، حيث يقول في مرسوم سورة التوبة: "وكُتب﴿سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ﴾ في

(١) ينظر: المصحف الأميري، ص ٢٤٢
(٢) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية حفص، ص ١٨٩
(٣) ينظر: مصحف المدينة النبوية برواية ورش، ص ١٦٥
(٤) ينظر: مصحف الدوري، ص ١٨٩
(٥) ينظر: المصحف المحمدي المغربي، ص ١٩٠
(٦) ينظر: المصحف الباكستاني، ص ١٩٠
(٧) النشر في القراءات العشر، لابن الجزَري ، ٢٧٨/٢

المصاحف القديمة محذوفتَي الألف كـ﴿ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[١] و﴿جِمَٰلَتٌ﴾[٢] قال شيخُ مشايخنا الشمسُ ابن الجزَري: ..."[٣] وساق نص ابن الجزَري المذكور مستدلًا به على ما يقرره في رسم الكلمتين.

كما أخذ بنص ابن الجزري في المسألة العلامة أحمد بن الحبيب اللَّمَطيّ (ت١١٦٥هـ)، الذي يشدِّد النكير على من يقول بالإثبات في رسم الكلمتين، حيث يقول رحمه الله:

سقايةٌ عمارةٌ بالحذفِ ... لدى براءةٍ بغير خُلفِ
دليلُه قراءةُ ابنِ وردانْ ... سُقاةَ عَمَرةَ، فلاحَ التبيانْ
أولهما وزنُ رماةٍ نقلوا ... والثاني وزنُ صَنَعةٍ لا تجهلوا
هذا الذي ذكره ابنُ الجزَري ... في نشره؛ إذ علمُهُ كالمطرِ
والقسطلاني مثله يقولُ ... بالحذفِ فيهما، وذا منقولُ
في مصحفِ المدينةِ المشرَّفة...بالحذف فيهما، ودَعْ مَن صحَّفهْ
هذا هو الصوابُ عَضُّوا عَضُّوا ...عليه بالأضراسِ ثم غُضّوا
أبصارَكم عن ثَبْتِهِ فهو خَطَا ... والحمد لله على كشفِ الغِطَا
ومن يقلْ بعكسِهِ فاللهُ ... حسيبُه، بشرطِ من يراه[٤].

وممن يأخذ بنص ابن الجزَري في رسم الكلمتين العلامة محمد غوث النائطي الآركاتي (ت١٢٣٨هـ) في نثر المرجان، حيث يقول عن رسم الكلمتين: "مدار الرسم على مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقد رآه ابن الجزَري بحذف الألف فيهما، فكفى به دليلًا"[٥].

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٨٥
(٢) سورة المرسلات: من الآية ٣٣
(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، ٢٣٤٤/٥
(٤) الأبيات أوردها أبو زكرياء محمد صغيري، محقق كتاب (نصرة الكُتَّاب في رسم الكتاب) لمحمد التهامي السجلماسي، في سياق ترجمته الضافية للمؤلف، حيث بين مخالفة المؤلف لشيخه العلامة أحمد بن الحبيب اللمطي في بعض وجوه الرسم، ومنها قول التهامي السجلماسي بالإثبات في كلمتي "سقاية" و"عمارة"، خلافًا لمذهب شيخه اللمطي القائل بالحذف فيهما، ثم أورد أبيات اللمطي المذكورة، ولم يتيسر لي الوقوف على منظومة اللمطي التي وردت فيها الأبيات. (نصرة الكُتَّاب في رسم الكتاب، لمحمد التهامي السجلماسي، بتحقيق أبو زكرياء محمد صغيري، ص ٣٦-٣٧).
(٥) نثر المرجان في رسم نظم القرآن، للنائطي الآركاتي، ١٢٣/٦

وكذلك العلامة أبو العلاء إدريس الودغيري(ت١٢٥٧هـ)، صاحب منظومة عمدة البيان في حكم المحذوف في القرآن، حيث أورد كلمة "سقاية" في معرض سرد محذوفات الرسم القرآني، فيقول:

ونفقاتُهم فريقانِ ظَهَرْ ... سقايةَ التوبةِ، قانتُ الزُّمَرْ[١].

ويقول في كلمة "عمارة":

ثم يقومانِ، تماثيلَ سَبَا...عِمارةَ احذِفَنْ وطالعْ كُتُبا[٢].

يقول العلامة محمد بن العربي البقالي المساري(ت١٣٧٧هـ) شارحًا: "عِمارةَ احذِفَنْ: أي احذف الألف من عمارة في قوله تعالى (وعمارة المسجد الحرام)، وإن ارتبت في حذفه فطالع الكتب المؤلفة في الفن؛ تجد الصواب هو الحذف. وقد سُئل سيدي عبدالرحمن بن إدريس شيخُ شيخِ الناظم: سيدي قد كثرت الأقاويل في حذف "سقاية" و"عمارة" فهل نص عليه أحد من الأئمة؟ فقال: نقل الحافظ ابن الجزَري حذفهما عن المصحف الشامي[٣]، ولم يتعرض لهما الشيخان ولا أبو القاسم[٤]، لا بالحذف ولا بغيره"[٥].

**(هـ)- <u>رسم الكلمتين بالحذف في بعض المصاحف العتيقة وفي مصحف موريتانيا المعاصر</u>:**

ومما يؤيد الحذف في رسمهما ما بينه الدكتور عمر يوسف حمدان في كتابه القيم الماتع (أضواء جديدة على الرسم العثماني: صور وأنماط) من أنّ الكلمتين مرسومتان بالحذف في مخطوطات المصاحف التي ترجع إلى القرن الأول الهجري، مثل مصحف لندن المحفوظ في المكتبة البريطانية، وفي مخطوطات المصاحف التي ترجع إلى القرن الثاني الهجري، مثل مصحف القاهرة، المحفوظ في المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية بمسجد السيدة زينب رضي الله عنها وأرضاها، ومصحف متحف طوبقابي

(١) بهجة النظر والعيان في حل عمدة البيان، لمحمد بن العربي البقالي المساري، ص٢٠٦
(٢) المصدر نفسه، ص١٦٨
(٣) لم ينص ابن الجزري في النشر على نقل الحذف في الكلمتين عن المصحف الشامي، لكنه قال: "وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف; ثم رأيتها كذلك في مصحف المدينة الشريفة" (النشر، ٢٧٨/٢).
(٤) أي الشاطبي في منظومته العقيلة، التي نظم فيها المقنع لابي عمرو الداني وزاد عليه، ويُكنى أبا القاسم وأبا محمد؛ قال في وفيات الأعيان: "وقيل إن اسمه أبوالقاسم، وكنيته اسمه، لكن وجدت في إجازات أشياخه له: أبو محمد القاسم" (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، ٧٣/٤).
(٥) بهجة النظر والعيان في حل عمدة البيان، لمحمد بن العربي البقالي المساري، ص١٧٤

سراي بإسطنبول، فقد رسمت كلمة سقاية هكذا: (سقيه) دون نَقْط، كما رسمت عمارة هكذا: (عمره)[١]، ورسْم (سقيه) على النحو الموصوف في هذه المصاحف العتيقة يَحتمل أن تُقرأ (سقاية)، على تقدير حذف الألف بعد القاف، وهي قراءة الجمهور، كما يَحتمل أن تقرأ (سقاة)، بقراءة أبي جعفر، على تقدير إبدال الألف ياءً في الرسم لا اللفظ، نحوَ رسم ﴿تُقَىٰةً﴾ في قوله تعالى ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةً﴾[٢]، ونحو رسم ﴿مُّزۡجَىٰةٍ﴾ في قوله تعالى ﴿وَجِئۡنَا بِبِضَٰعَةٖ مُّزۡجَىٰةٖ فَأَوۡفِ لَنَا ٱلۡكَيۡلَ وَتَصَدَّقۡ عَلَيۡنَآ﴾[٣]، والله تعالى أعلم بالصواب.

كما أخذت اللجنة العلمية المشرِفة على طباعة مصحف موريتانيا المعاصر ومراجعته، بحذف الألف في الكلمتين[٤].

**(و)- <u>ما يستخلص من ظواهر الرسم وأحكامه ومذاهبه في المسألة</u>:**

يؤخذ من هذه المسألة عدة أمور؛ **(أولها)**: أن الحذف في الكلمتين حذفُ إشارةٍ، يقوم على مراعاة احتمال القراءات؛ ليوافق الرسمُ قراءة الحذف تحقيقًا، وقراءةَ الإثبات تقديرًا، وهو معتبر عند أهل الرسم، كما تقرر في النموذج الأول من هذا المبحث، فرسم كلمتي "سقاية" و"عمارة" بالحذف يحتمل القراءتين معًا؛ قراءة الجمهور وقراءة أبي جعفر، وقد بين ابن الجزَري ذلك بقوله المذكور: "وهذه الرواية تدل على حذفها منهما؛ إذ هي محتملة الرسم".

**(الثاني)**: أنه لا يُتصور من الإمام ابن الجزري رحمه الله ـ وهو مَن هو بين كبار محققي علمَي القراءات والرسم ـ أن يذكر في كتاب النشر هذه القراءة فيما تواتر من القراءات إلا عن يقين بمطابقتها للمرسوم في أحد المصاحف العثمانية، كيف وهو القائل رحمه الله:

فكلُّ ما وافق وجهَ نحوِ ... وكان للرسم احتمالًا يحوِي

(١) ينظر: أضواء جديدة على الرسم العثماني: صور وأنماط ، د. عمر يوسف حمدان، ص٧١
(٢) سورة آل عمران: من الآية ٢٨
(٣) سورة يوسف: من الآية ٨٨
(٤) مصحف موريتانيا برواية ورش عن نافع، ص١٥٩

وصح إسنادًا هو القرآنُ ... فهذه الثلاثةُ الأركانُ
وحيثما يختلُّ ركنٌ أَثبتِ... شذوذه لو أنه في السبعةِ[١].

**(الثالث):** أنه يعضّد الرواية بمطالعة المصاحف العتيقة، وذلك قوله: "وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف; ثم رأيتها كذلك في مصحف المدينة الشريفة".

**(الرابع):** في المسألة أكثر من مرجح للحذف؛ كمراعاة احتمال القراءتين؛ فهو حذف إشارة، وموافقة مصحف المدينة، ووجود نص على الحذف من إمام معتبر كابن الجزري، وموافقة المصاحف العتيقة. وقد بين الإمام ابن عاشر في فتح المنان أن من مرجحات الحذف والإثبات: "أنّ الإثبات ينفرد بالترجيح بأصالته[٢] لكن حيث لا مرجح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه لكن حيث لم يُنص على الإثبات أو راجحيته، ويشتركان معًا في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما، وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين[٣] مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه، وبالحمل على النظائر، وعلى المجاوِر، وبنص شيخٍ على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابطِ غيرِهِ خلافَه، وبكونه في المصاحف المدنية عند مخالفة غيرها، وبكونه في أكثر المصاحف، ثم قد يحصل لكل طرف مرجحٌ فأكثر مع التساوي في عدد المرجحات، أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجحات عند التعارض أقوى من بعض؛ فيتسع في ذلك مجال النظر"[٤].

❁ ❁ ❁

(١) متن طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ص٣٢
(٢) يراجع ما جاء في المطلب الثالث من المبحث الأول من أن الإثبات هو الأصل
(٣) أي أحد طرفي الحذف والإثبات.
(٤) فتح المنان، لابن عاشر، ٥٣٦/١

## النموذج الخامس

## الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في رسم كلمتَي "عظام" و"أعناب"

**(أ)- <u>مواضع الكلمتين واقترانهما في أحكام الحذف والإثبات</u>:**

وردت كلمة "عِظام" في القرآن الكريم في ثلاثة عشر موضعًا(١)، أولها قوله تعالى في سورة البقرة﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾(٢)، أما كلمة "أعناب" فقد وردت في تسعة مواضع في آي القرآن(٣)، أولها قوله تعالى في سورة البقرة ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَابٖ﴾(٤)، وقد جمع الخراز بين كلمتي "عظام" و"أعناب" في مورد الظمآن؛ لاقترانهما في أحكام الحذف والإثبات، حيث يقول:

..... ... وَفِي العظامِ عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينْ
وَغَيْرُ أَوَّلٍ بتَنْزِيلٍ أَتَيْنْ ... كُلاًّ وَالاَعْنَابُ بِغَيْرِ الأَوَّلَيْنْ
لَكِنْ عِظَامَهُ لَهُ بِالأَلِفِ ... وَكُلُّ ذَلِكَ بِحَذْفِ الْمُنْصِفِ(٥).

**(ب)- <u>سكوت الشيخين عن بعض المواضع في الكلمتين</u>:**

لم يتعرض أبو عمرو الداني لكلمة "عظام" إلا في الموضعَين الأوّلَين في سورة المؤمنون(٦)، الواردَين في قوله تعالى﴿فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا﴾(٧)، فنص على الحذف فيهما(٨)، وحذفُ هذين الموضعين من قبيل حذف الإشارة؛ رعايةً لخلاف القراءات(٩)، وسكت أبو داود عن موضع البقرة، ونص على الإثبات في موضع

(١) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، ص٤٦٦
(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٥٩
(٣) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، ص٤٨٩
(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٦٦
(٥) مورد الظمآن، للخراز، ص١٤
(٦) ورد لفظ "عظام" في سورة المؤمنون في أربعة مواضع؛ الأوّلان منها أي الأول والثاني في الآية ١٤، والثالث في الآية ٣٥، والرابع في الآية ٨٢
(٧) سورة المؤمنون: من الآية ١٤
(٨) ينظر: المقنع، للداني، ص٢٢
(٩) حيث قرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم: "فخلقنا المضغة عَظْمًا فكسونا العَظْم لحمًا"، بالتوحيد (أي الإفراد) في هذين الموضعين، وقرأ الباقون بالجمع (ينظر: النشر في القراءات العشر، ٣٢٨/٢).

القيامة﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[١]، كما نص على الحذف في سائر ما جاء من لفظه[٢].

كما سكت أبو عمرو الداني عن بيان ما في كلمة "أعناب" من حذف أو إثبات، فلم يتعرض لأي موضع منها، غير أن أبا داود نص في "التنزيل" على الحذف في رسم ألفاظ كلمة "أعناب" كلها إلا اللفظين الأولَين وهما﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾[٣]،﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾[٤][٥].

**(ج)- <u>نص البلنسي في الكلمتين</u>:**

نص البلنسي صاحب المنصف على حذف الألف من كلمتَي "عظام" و"أعناب"، حيث جاءتا في القرآن من غير تقييد، قال في دليل الحيران: "جميع ألفاظ العظام والأعناب الواردة في القرآن حذفها صاحب المنصف"[٦].

**(د)- <u>الأخذ بما نص عليه البلنسي عند أهل الرسم</u>:**

أخذ المغاربة بنص البلنسي من الحذف في رسم الكلمتين، إلا موضع القيامة من كلمة "عظام"، قال في دليل الحيران مبينًا عمل المغاربة في الكلمتين: "والعمل عندنا على الحذف في لفظي "العظام" و"الأعناب" حيث وقعا إلا ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ بالقيامة؛ فالعمل على إثبات ألفه"[٧]، فالمغاربة يوافقون المشارقة في موضع القيامة من كلمة "أعناب"، الذي نصَّ أبو داود على إثباته، مخالفين بذلك نص البلنسي في إطلاق الحذف في جميع المواضع.

(١) سورة القيامة: الآية ٣
(٢) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود، ٧٩١/٣
(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٦٦
(٤) سورة الأنعام: الآية ٩٩
(٥) ينظر: دليل الحيران، للمارغني، ص ١١٤
(٦) المصدر نفسه، ص١١٥
(٧) المصدر نفسه، ص١١٥

**(هـ)- <u>ما يستخلص من ظواهر الرسم وأحكامه ومذاهبه في المسألة</u>:**

يؤخذ من هذه المسألة أمران؛ **(أولهما)**: أن أخذ المغاربة بنص البلنسي ليس على إطلاقه؛ حيث إنهم لا يأخذون بنصه إلا فيما سكت عنه أبو داود، أما في حال تعارض نص البلنسي مع نص شيخه أبي داود فإنهم يأخذون بنص أبي داود لا بنص البلنسي، وهذا ما يتبين من أخذهم بنص أبي داود بالإثبات في موضع القيامة من كلمة "عظام"؛ اتباعًا لأبي داود، كالمشارقة، رغم إطلاق البلنسي الحذف في رسم الكلمة حيث جاءت وكيفما جاءت في القرآن.

**(الثاني)**: أن حذف الإشارة في الموضعين الأولَين من كلمة "عظام" في سورة المؤمنون، الواردَين في هذه الآية﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾[1]، مع اتفاق الأئمة: الداني وأبو داود والبلنسي على رسمهما بالحذف؛ يؤخذ منه أن هذين الموضعين من قبيل المواضع التي اختلفت القراءُ في قراءتها، واتفقت المصاحفُ وأئمةُ الرسم على رسمها.

❁ ❁ ❁

(١) سورة المؤمنون: من الآية ١٤

# الخاتمة

وفي ختام الدراسة أسجل أهم النتائج والتوصيات:

**(أولًا) – النتائج:**

**(١)**– بينت الدراسة أن من عوامل مركزية نص الشيخين في علم الرسم القرآني: ما رواياه من وجوه الرسم بأسانيدهما المتصلة إلى الشيوخ المتقدمين، وما اطّلعا عليه من المصاحف العتيقة، المنتسخة من مصاحف الأمصار التي أجمعت عليها الأمة.

**(٢)**– بينت الدراسة ـ تأصيلًا وتطبيقًا ـ أن الأخذ بما نص عليه غير الشيخين يرتبط بسكوتهما عن بيان الأحكام الرسمية لبعض الكلمات والمواضع.

**(٣)**– بينت الدراسة أن تنوع المصاحف المعاصرة، في الأخذ بما نص عليه الشيخان أو أحدهما وبما نص عليه غيرهما، يُجلي إحدى صور التعدد والسعة والتيسير في رسالة الإسلام السمحاء، ويبرهن على عالميتها وخلودها.

**(٤)**– بينت الدراسة أن الأخذ بما نص عليه غير الشيخين يعد من أهم العوامل التي يعزى إليها تمايز المعالم المنهجية لمدارس الرسم القرآني، وهو التمايز المنهجي الذي ترتب عليه اختلاف وجوه الرسم في كتابة المصاحف المعاصرة في العالم الإسلامي.

وخلاصة هذه المدارس أن اختيارات الإمام أبي عمرو الداني تمثل مدرسة رسمية قائمة بذاتها، وعليها جرى رسم المصحف الليبي برواية قالون، الذي لم يَحِد عن اختيارات الداني نصًّا وسكوتًا؛ فالتزم نص الداني ولم يأخذ بما نص عليه غيره عند سكوته؛ حملًا لسكوته على الإثبات.

أما أبو داود فتمثل اختياراته مدرسة مستقلة عن أستاذه الداني؛ حيث وافقه في بعض القواعد والكلمات والمواضع وخالفه في البعض، وعلى هذه المدرسة جرى رسم المصحف الأميري المصري ومصحف المدينة النبوية برواية حفص وغالب مصاحف البلاد العربية، وترجح هذه المدرسة اختيار أبي داود عند خلافه مع شيخه، ولا تأخذ بغير نص الشيخين عند سكوتهما؛ حملًا لسكوتهما على الأصل وهو الإثبات.

كما تمثل اختيارات البلنسي مدرسة رسمية ثالثة مغايرة للمدرستين السابقتين؛ حيث وافق البلنسي شيخَه أبا داود في أشياء وخالفه في أخرى، وعلى هذه المدرسة جرى رسم المصحف المحمدي برواية ورش المطبوع في المملكة المغربية ومصحف المدينة النبوية برواية ورش، وتأخذ هذه المدرسة بنص البلنسي فيما سكت عنه أبو داود.

أما المدرسة الرابعة فيمثلها الشاطبي في العقيلة؛ حيث نظم فيها نصَّ الداني في المقنع وزاد عليه في مواضع قليلة، وعلى هذه المدرسة جرى رسم المصحف الباكستاني المقروء به في شبه القارة الهندية، وهو أقرب المصاحف إلى المصحف الليبي.

غير أن أن هذه المدارس الأربع، على اختلاف مناهجها وتباينها في وجوه الرسم، لا تخرج عن قواعد الرسم العثماني، ولكلٍّ وجهةٌ هو مولّيها، ولكل مدرسةٍ منها دورُها الرائد المجدد في خدمة مرسوم كتاب الله تعالى.

**(٥)**- فسرت الدراسة من خلال نماذجها التطبيقية مسلك كُتّاب المصاحف المشارقة في رسم بعض المواضع بالحذف، رغم نص الشيخين على الإثبات، لا عن اعتدادٍ من الرُّسام المشارقة بما نص عليه غيرُ الشيخين، لكنهم رسموا بالحذف في هذه المواضع رعاية للاحتمال القرائي للكلمة؛ فمن المقرر عند أهل الرسم أن ترسم الكلمة المقروءة بأكثر من قراءة برسمٍ واحد يجمع بين القراءتين، ما أمكن ذلك، ولو رسمت الكلمة بالإثبات في هذه المواضع لما احتملت خلاف القراءات المتواترة الذي لا سبيل لإنكاره.

**(٦)**- بينت الدراسة من خلال نماذجها التطبيقية أهمية تعقبات شُراح مورد الظمآن؛ كتعقبات الرجراجي في تنبيه العطشان، والمارغني في دليل الحيران، وابن آجطا في التبيان، وابن عاشر في فتح المنان، واستدراكاتهم على الخراز في بعض المواضع؛ فقد أسهموا بتعقباتهم واستدراكاتهم في تحقيق دقائق نصِّ أبي داود في التنزيل.

**(٧)**- بينت الدراسة من خلال نماذجها التطبيقية أن نص البلنسي هو عمدة المغاربة فيما سكت عنه أبو داود؛ فإن لم يأت نصٌّ للبلنسي فيما سكت عنه أبو داود من مواضع؛ أخذوا فيها بالإثبات كالمشارقة؛ اتباعًا لأبي داود.

**(٨)**- بينت الدراسة أن أخذ المغاربة بنص البلنسي ليس على إطلاقه؛ حيث إنهم لا يأخذون بنصه إلا فيما سكت عنه أبو داود، أما في حال تعارض نص البلنسي مع نص

شيخه أبي داود فإنهم يأخذون بنص أبي داود لا بنص البلنسي، وهذا ما يتبين من أخذهم بنص أبي داود بالإثبات في موضع القيامة من كلمة "عظام"؛ اتّباعًا لأبي داود، كالمشارقة، رغم إطلاق البلنسي الحذف في رسم الكلمة حيث جاءت وكيفما جاءت في القرآن.

**(٩)**- نبهت الدراسة على بعض مواضع حذف الإشارة التي يتفق على رسمها بالحذف الأئمة: الداني، وأبو داود، والبلنسي، وهي من المواضع التي اختلفت القراء في قراءتها، واتفقت المصاحفُ وأئمةُ الرسم على رسمها.

**(ثانيًا) - التوصيات:**

**(١)**- أوصي الباحثين والدارسين بعمل دراسات عميقة عن الأخذ بما نص عليه غير الشيخين في أبواب علم الرسم الأخرى التي لم تتعرض لها الدراسة، وهي: باب الزيادة، وباب البدل، وباب المقطوع والموصول، وباب الهمز، وباب هاء التأنيث المكتوبة تاء، وباب المفردات والمضافات.

**(٢)**- أوصي الباحثين والدارسين بعمل دراسات عميقة عن أثر استدراكات شُراح مورد الظمآن على الخراز، في ضبط وتحرير نص أبي داود في التنزيل.

# المصادر والمراجع

**(أولًا) – <u>الكتب</u>:**


**(١)**– الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

**(٢)**– أضواء جديدة على الرسم العثماني: صور وأنماط ، د. عمر يوسف حمدان، المكتب الإسلامي، عَمّان، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

**(٣)**– الانتصار، للقاضي أبي بكر الباقلاني، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٢هـ،٢٠٠١م.

**(٤)**– بهجة النظر والعيان في حل عمدة البيان، لمحمد بن العربي البقالي المساري، شرح نظم عمدة البيان في حكم المحذوف في القرآن، لإدريس الودغيري، تحقيق: د. محمد عبدالعالي معكول،مطبعة وراقة بلال، فاس،١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

**(٥)**– بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان وما جرى به العمل من خلافيات الرسم في القران وربما خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح برهان، لابن القاضي، دراسة وتحقيق: د. عبدالكريم بوغزالة، دار ابن الحفصي، الجزائر، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

**(٦)**– بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادة على التيسير، لابن القاضي، مطبعة بوسيفال، الرباط، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

**(٧)**– تاريخ الإسلام، للحافظ الذهبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

**(٨)**– التبيان في شرح مورد الظمآن، لابن آجطا الصنهاجي، من أول الكتاب إلى نهاية مبحث الحذف في الرسم، دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير للدارس عبدالحفيظ بن محمد نور بن عمر الهندي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

**(٩)**– تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م

**(١٠)**– جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لبرهان الدين الجعبري، تحقيق: د.محمد إلياس محمد أنور، نشر جامعة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

(١١)- خزانة الرسوم، محمد بن مُلا محمد رحيم الهندي، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، الإمارات، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م

(١٢)- دليل الحيران على مورد الظمآن، للمارغني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م

(١٣)- سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، لعلي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

(١٤)- سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

(١٥)- شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي المكي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م

(١٦)- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، للإمام الشاطبي، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

(١٧)- غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية، لابن الجزري، دار اللؤلؤة، ١٤٣٨هـ.

(١٨)- فتح المنان، لعبدالواحد بن عاشر، بتحقيق: د. عبدالكريم بو غزالة ، دار ابن الحفصي، الجزائر، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٦م.

(١٩)- قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية ورش: مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري، د. عبدالهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ١٤٢٤هـ

(٢٠)- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت،١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

(٢١)- لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.

(٢٢)- لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن، للشيخ أحمد محمد أبو زيتحار، طبعة قطاع المعاهد الأزهرية، القاهرة، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

(٢٣)- متن طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزغبي، دار الهدى، جدة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

(٢٤)- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود سليمان بن نجاح، بتحقيق د. أحمد الشرشال، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م

(٢٥)- المدخل لدراسة القرآن الكريم، لمحمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م

(٢٦)- المصحف الأميري، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.

(٢٧)- المصحف الباكستاني، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط ١٤٣١هـ.

(٢٨)- مصحف الجماهيرية، طبع جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط ١٣٩٩هـ.

(٢٩)- مصحف الدوري، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٦هـ.

(٣٠)- مصحف المدينة النبوية برواية حفص، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م

(٣١)- مصحف المدينة النبوية وفق رواية ورش عن نافع، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٧هـ

(٣٢)- المصحف المحمدي المغربي، مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف،١٤٣١هـ، ٢٠١٠م

(٣٣)- مصحف موريتانيا برواية ورش عن نافع، الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م

(٣٤)- المطرب شرح المعرب في الرسم الاصطلاحي للقرآن حسب ما جرى به العمل في المغرب، للشيخ عبدالجليل لمغاري، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ٢٠٢٠م

(٣٥)- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ، ١٩٤٥م

(٣٦)- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو الداني، بتحقيق: محمد الصاد ق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ، 1978م

(٣٧)- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبدالعظيم الزرقاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م

(٣٨)- مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، لمحمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م

(٣٩)- الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، د. غانم قدوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

(٤٠)- نثر المرجان في رسم نظم القرآن، للنائطي الآركاتي، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، دار اللؤلؤة، المنصورة، مصر، ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م

(٤١)- نصرة الكُتّاب في رسم الكِتاب لمحمد التهامي السجلماسي، وبهامشها: فتح الباب إلى نصرة الكتاب، لأبي زكرياء محمد صغيري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٣٢هـ

(٤٢)- النشر في القراءات العشر، لابن الجزَري، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ت

(٤٣)- هجاء مصاحف الأمصار، لأبي العباس المهدوي، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٣٠هـ

(٤٤)- الوسيلة إلى كشف العقيلة، للسخاوي، لعلي بن محمد السخاوي، مكتبة الرشد، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م

(٤٥)- وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، دار صادر، بيروت، ١٣٩١هـ،١٩٧١م.

**(ثانيًا)- <u>الدوريات والمؤتمرات</u>:**

(١)- الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل، للدكتور أحمد خالد شكري، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، المملكة السعودية، العدد الثالث، ١٤٢٨هـ، ص٢٢٣.

(٢)- رسم مصحف مطبعة تاج: دراسة نقدية مقارنة، د. محمد شفاعت رباني، مؤتمر "طباعة القرآن الكريم بين الواقع والمأمول"، المنعقد في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٤م.

(٣)- مدى إمكانية توحيد الرسم في طباعة المصاحف، د. غانم قدروي الحمد، بحث شارك به في أعمال مؤتمر هيئة تدقيق المصاحف والقراءة، التابعة لرئاسة الشؤون الدينية في تركيا، عام ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

**(ثالثًا) - <u>الرسائل العلمية</u> :**

(١)- تنبيه العطشان على مورد الظمآن في الرسم القرآني، لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي المتوفى سنة ٨٩٩هـ من أول المخطوط إلى باب "حذف الياء في القرآن الكريم" دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير للدارس محمد سالم حرشة، كلية الآداب والعلوم، بجامعة المرقب، ليبيا.

(٢)- الجامع المقدَّم في شرح الجوهر المنظَّم في رسم الكتاب المعظَّم، لأحمد الحاجي النجيبي الشنقيطي، دراسة وتحقيق: محمد محمود ولد الداه، رسالة ماجستير في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،١٤٣٣هـ.

(٣)- التبيان في شرح مورد الظمآن، لابن آجطا الصنهاجي، من أول الكتاب إلى نهاية مبحث الحذف في الرسم، دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير للدارس عبدالحفيظ بن محمد نور بن عمر الهندي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.